

المادة (١١) أ. على جميع الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة والبلديات والمجالس القروية والشركات المساهمة العامة التقيد بالكودات المعتمدة وفقاً لاحكام هذا القانون في أعمال الاعمار التي تقوم بها.

ب. يحدد مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس اعمال الاعمار والمناطق التنظيمية التي يصبح تطبيق اي كودة معتمدة بمقتضى احكام هذا القانون الزاميا فيها وتعتبر الكودة في هذه الحالة جزءاً لا يتجزأ من شروط رخصة الاعمار ويترتب على اي شخص طبيعي او معنوي التقيد بها وذلك تحت طائلة اتخاذ الاجراءات القانونية بحقه.

المادة (١٢) أ. على المكاتب والشركات الهندسية والمقاولين الانشائيين التقيد بالكودات المعتمدة وفقاً لاحكام هذا القانون في اعمال الاعمار التي يقومون بتصميمها او الاشراف عليها او تنفيذها وتوجب عليها ابلاغ السلطات التنظيمية المختصة بأي مخالفة لذلك عند اكتشافها.

ب. يعاقب كل من يخالف احكام الفقرة (أ) من هذه المادة بغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على الف دينار.

المادة (١٣) لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون.

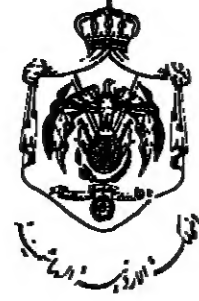
المادة (١٤) رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

أمين عام مجلس الامة
صالح الزعبي
رئيس مجلس النواب
د. عبد اللطيف عريبات

السيد الامين العام:
١٠- ما يجد من الاعمال. لا شيء.
١١- تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.
معالي رئيس المجلس: الجلسة القادمة الساعة الرابعة من مساء يوم الاحد القادم - ان شاء الله - وترفع الجلسة.

- انتهت الجلسة -

أمين عام مجلس الامة
صالح الزعبي
رئيس مجلس النواب
د. عبد اللطيف عريبات



ملحق الحزب الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة السابعة عشرة
من الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الحادي عشر المنعقدة
يوم الأحد ٢٢/شعبان/١٤١٣ هجرية الموافق ١٤/٢/١٩٩٣
ميلادية

(الجلد ٣٠)

(العدد ١٧)

جدول الأعمال

الصفحة

٤

٤

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

٢ - تلاوة الأجازات والاعتذارات:-

- أ. طلب اجازة مقدمة من سعادة الدكتور نايف ابوتايه.
- ب. طلب اجازة مقدمة من سعادة السيد ابراهيم خريسات.
- ج. طلب اجازة مقدمة من معالي السيد ابراهيم الغباشه.
- د. طلب اجازة مقدمة من معالي السيد سليم الزعبي.
- هـ. طلب معذرة مقدمة من سعادة الدكتور محمد ابو فارس.
- و. طلب معذرة مقدمة من معالي الدكتور ماجد خليفة.
- ز. طلب معذرة مقدمة من معالي الدكتور عبد الله النصور.

الصفحة

- ح . طلب معذرة مقدمة من سعادة السيد كامل العمري .
ط . طلب معذرة مقدمة من سعادة السيد انور الحديد .
ك . طلب معذرة مقدمة من سعادة السيد محمد فارس الطراونة .
- ٣ - الردود على الأسئلة :-
١ - كتاب معالي وزير العمل رقم ١٣٨٥ تاريخ ١٩٩٣/١/١٠ . جواباً على السؤال رقم ١٥٨٥ المقدم من سعادة النائب السيد حمزة منصور .
٢ - كتاب معالي وزير الخارجية رقم (٣٥) تاريخ ١٩٩٣/١/٧ . جواباً على السؤال رقم (٣) المقدم من معالي النائب السيد عبد الكريم الدغمي .
٣ - كتاب معالي وزير التنمية الاجتماعية رقم (١٧١٤) تاريخ ١٩٩٣/١/٢٧ . جواباً على السؤال رقم (٣٠) المقدم من سعادة النائب السيد عبد الرحيم العكور .
- ٤ - الاقتراحات برغبة :-
١ - اقتراح برغبة رقم (٢٣) تاريخ ١٩٩٣/٢/٩ ، مقدم من سعادة النائب السيد ذيب انيس ، بشأن فتح شعبة بريد في قرية حوض الصوان ناحية بيرين الزرقاء .
٥ - قرارات اللجان :-
١ - قرار اللجنة الادارية رقم (٦) تاريخ ١٩٩٣/٢/٩ والمتضمن بعض الاقتراحات برغبة وبعض الشكاوى .
٦ - تقرير حول غياب واعتذارات السادة النواب عن حضور الجلسات ومن الجلسة الحادية عشرة وحتى السادسة عشرة .
٧ - ما يجرد من أعمال .
٨ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .
- * عينت يوم الأربعاء الساعة العاشرة صباحاً *

٤٤

مجلس النواب

محضر الجلسة

في تمام الساعة (الرابعة) من مساء يوم (الأحد) الموافق ٢٢/شعبان/١٤١٣ هجري، الواقع في ١٤/٢/١٩٩٣ ميلادي، عقد مجلس (النواب) جلسته (السابعة عشرة) من الدورة (العادية الرابعة) برئاسة (معالي الدكتور عبد اللطيف عريبات) وحضور عطوفة امين عام مجلس الامة السيد (صالح الزعبي).

وتغيب باجازة من الاعضاء السادة: سعادة الدكتور نايف ابو تايه، سعادة السيد ابراهيم خريسات، معالي السيد ابراهيم الغباشه، معالي السيد سليم الزعبي.

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة: سعادة الدكتور محمد ابو فارس، سعادة السيد انور الحديد، معالي الدكتور ماجد خليفة، سعادة السيد كامل العمري، سعادة السيد محمد فارس الطراونه، معالي الدكتور عبد الله النصور.

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة: سعادة السيد يعقوب قرش، معالي الدكتور قسيم عبيدات، سعادة السيد عبد الله زريقات، سعادة السيد بسام حدادين، معالي الدكتور محمد عضوب الزين، معالي السيد عبد المجيد الشريده.

وحضر من الحكومة:

١ - معالي السيد ذوقان الهنداوي: نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم.

- ٢ - معالي السيد باسل جردانه: وزير المالية .
٣ - معالي الدكتور زياد فريز: وزير التخطيط .
٤ - معالي السيد يوسف المبيضين: وزير العدل .
٥ - معالي السيد عبد الكريم الكباريتي: وزير العمل .
٦ - معالي السيد جمال الصرايرة: وزير البريد والاتصالات .
٧ - معالي المهندس سمير قعوار: وزير المياه والري .
٨ - معالي السيد جمال حديثة الخريشا: وزير دولة .
٩ - معالي السيد جودت السبول: وزير الداخلية .
١٠ - معالي الدكتور صالح ارشيدات: وزير الشباب .
١١ - معالي الدكتور عبد الرزاق طييشات: وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة .
١٢ - معالي السيد محمود الشريف: وزير الاعلام .
١٣ - معالي السيد عاطف البطوش: وزير الدولة للشؤون البرلمانية .
١٤ - معالي السيد سلطان العدوان: وزير دولة .
١٥ - معالي السيد محمد السقايف: وزير التموين .
١٦ - معالي الدكتور فايز الحصاونة: وزير الزراعة .

وحضر من الامة العامة الدكتور حسين ابو عرابي، السيد علي الحسيان، السيد محمد

هكذا من الأشغال

هكذا من الأهل

مجلس النواب

٤

الرديني، السيد حمد الغريز.

١- افتتاح الجلسة:-

معالي رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

النصاب مكتمل بسم الله نفتح الجلسة،

الاستاذ الأمين العام جدول الأعمال.

السيد الأمين العام: شكراً معالي

الرئيس.

١- تلاوة محضر الجلسة السابقة.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق

المجلس الكريم على إعفاء السيد الأمين العام

من تلاوته.

الجميع: موافقون.

السيد الأمين العام:

٢- الأجازات والاعتذارات:-

أ. طلب اجازة مقدمة من سعادة النائب

الدكتور نايف ابوتايه.

ب. طلب اجازة مقدمة من سعادة

النائب ابراهيم خريسات.

ج. طلب اجازة مقدمة من معالي النائب

ابراهيم الغباشية.

د. طلب اجازة مقدمة من معالي النائب

سليم الزعبي.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق

المجلس الكريم على اجازات السادة الزملاء؟

الجميع: موافقون.

معالي رئيس المجلس: البند الذي يليه

السيد الأمين العام.

السيد الأمين العام:

٣- الردود على الأسئلة:-

١. كتاب معالي وزير العمل رقم (١٣٨)

تاريخ ١٩٩٣/١/١٠، جواباً على السؤال رقم

(١٥٨) المقدم من سعادة النائب السيد حمزه

منصور.

بسم الله الرحمن الرحيم

النائب حمزه منصور

التاريخ ١٩٩٣/١/١٠

الموافق ٢٠ تموز ١٩٩٢م

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع/ الأسئلة الموجهة للحكومة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

فاني ارجو توجيه السؤال التالي الى معالي

وزير العمل والاجابة عنه خلال المدة القانونية.

ارجو موافاتي بقائمة تتضمن اسماء سائقي

الفئة السادسة الوافدين الى الاردن الذين تم

تجهيد تصاريحهم لهذا العام وكذلك الاشخاص

الذين تم استقدامهم مع ذكر اسماء الجهات التي

استقدمتهم والجنسيات التي يحملونها وما الأسس

التي اعتمدت عند التجديد او الاستقدام وهل

اعتمدت هذه الأسس مع جميع الحالات التي

تقدمت بطلبات الى معاليكم؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

حمزه منصور

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم ٢٣٧٩/١٦/١٦/٣

محضر الجلسة السابعة عشرة من الدورة العادية الرابعة المنعقدة في ١٤/٢/١٩٩٣ م

٥

التاريخ ١٩٩٢/٨/٨ م

الموافق ١٤١٣/٢/٨ هـ

معالي وزير العمل

أبعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم

(١٥٨) تاريخ ١٩٩٢/٨/٣، والمقدم من

سعادة النائب السيد حمزه منصور، رجاء

الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية.

واقبلوا الاحترام.

رئيس مجلس النواب

د. عبد اللطيف حريبات

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة العمل

عمان - الاردن

الرقم ٣٥٢٠/١٨/١/٥

التاريخ ١٩٩٢/٨/٢٦

الموافق

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة لكتاب معاليكم رقم

٢٣٧٩/١٦/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٢/٨/٨

ومرفقه السؤال المقدم من سعادة النائب حمزه

منصور حول عدد واسماء سائقي الفئة السادسة

الوافدين الى الاردن الذين تم تجهيد تصاريح

عملهم لهذا العام، وكذلك الاشخاص الذين

تم استقدامهم مع ذكر الجهات التي استقدمتهم

والأسس التي اعتمدت عند التجديد

والاستقدام.

ارجو ان ايبين لمعاليكم بان هذا السؤال قد

تمت الاجابة عليه لسؤال معالي النائب عبد

الكريم الدغمي وتمت مخاطبة معاليكم بكتابنا

رقم ١٢٣٣/١٨/١/٥ تاريخ ١٩٩٢/٣/٢٤

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

عبد الكريم الكباريتي

وزير العمل

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم ٢٧٥٥/١٦/١٦/٣

التاريخ ١٩٩٢/٩/٧

الموافق ١٤١٣/٣/١٠

معالي وزير العمل

اشارة الى كتاب معاليكم رقم

٣٥٢٠/١٨/١/٥ تاريخ ١٩٩٢/٨/٢٦،

والمتمضمّن جواب على سؤال سعادة النائب السيد

حمزه منصور ولاختلاف هذا السؤال عن السؤال

المقدم من معالي النائب السيد عبد الكريم

الدغمي فاني ابعث لمعاليكم صورة عن السؤال

رقم (١٥٨) والمقدم من سعادة النائب السيد

حمزه منصور، راجياً الاطلاع والاجابة عليه

ضمن المدة القانونية.

واقبلوا الاحترام.

رئيس مجلس النواب

د. عبد اللطيف حريبات

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم ٤٠٧٦/١٦/١٦/٣

التاريخ ١٤١٣/٦/٢٨

الموافق ١٩٩٢/١٢/٢٣

معالي وزير العمل
محبة طيبة وبعد،

فأشير الى كتيبي المدرجة أرقامها وتواريخها في ادناه والمتعلقة بأسئلة عدد من السادة النواب، ويرجى العلم اني ما أزال بانتظار اجابتيكم عنها، آملاً أن يصلي رديكم بالسرعة الممكنة لتمكيني من اطلاع اصحاب السعادة النواب عليها.

مع فائق الاحترام.

رئيس مجلس النواب
د. عبد اللطيف حوييت

نسخة: مدير مكتب رئيس مجلس النواب.

رئيس	رئيس	رئيس
مجلس النواب	مجلس النواب	مجلس النواب
١٩٩٢/٨/٨	٢٣٩٩/١٢/١٦/٣	١٩٩٢/٩/٧

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العمل

عمان - الاردن

الرقم ١٣٨/١٨/١/٥

التاريخ ١٩٩٣/١/١٠

الموافق

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتاب معاليكم رقم

٤٠٧٦/١٦/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٢/١٢/٢٣

بخصوص الاجابة على السؤال المقدم من سعادة

النائب المحترم حمزة منصور بشأن سائلي الفقة

السادسة من الواصلين للمملكة الذين تم تجديد

تصاريح عملهم لهذا العام، والسؤالين تم

استخدامهم مع ذكر الجهات التي استخدمتهم

والجنسيات التي يحملونها، والأسس التي اعتمدت عند التجديد او الاستقدام.

وللاجابة عن سؤال النائب المحترم، ارجو ان ابين ما يلي:

اولاً: تجدون مرفقا بطيه كشف باعداد العمال الوافدين الحاصلين على تصاريح عمل بمهنة سائلي فقه سادسة وجنسياتهم والشركات والمؤسسات التي تستخدمهم، وذلك خلال عام ١٩٩٢.

ثانياً: لم تتم الموافقة على اية طلبات او استدعاءات قدمت الى الوزارة لاستقدام اي عامل عربي او اجنبي من هذه الفقة للعمل داخل المملكة.

ثالثاً: بالنسبة للمبررات التي دعت الوزارة الى اتخاذ القرار بتجديد تصاريح عمل هذه الفقة، فإنكم ولا شك تعلمون معاليكم الظروف الجوية الطارئة التي كانت قد سادت مختلف انحاء المملكة منذ بدء موسم الشتاء الماضي والتي انعكست سلباً على اداء متعهدي نقل الوقود الذين تعاقدوا مع شركة مصفاة البترول الاردنية، حيث تدل مخزون النفط الخام وزيت الوقود مما نتج عنه انخفاض مخزون زيت الوقود بشكل ملحوظ لدى سلطة الكهرباء الاردنية والشركات الصناعية وخاصة الكبرى منها مثل الاسمنت والفوسفات.

وكي يتم الخروج من هذا المأزق تم العمل على رفع طاقة النقل الى (١٤) ألف طن يومياً بدلاً من (١٠) ألف طن لرفع مخزون النفط الخام عن مخزونه وتلبية احتياجات المواطنين المتزايدة.

وقد قامت شركات النقل المعنية بطلب الى وزارة العمل بتجديد عدد من تصاريح العمل لسائلي وافدين يعملون لديها، الا ان الوزارة رأت التريث لاستجلاء الوضع بسبب عدم توفر المعلومات حول تلك الظروف الجوية ولاكتمال القناعة لدى الوزارة لتجديد هذه التصاريح.

وقد قامت هذه الشركات بطلب الى كل من رئاسة الوزراء الموقرة ووزارة الطاقة والثروة المعدنية للمساعدة في هذا الامر ونتيجة لهذه الاتصالات، وبتاريخ ١٩٩٢/٢/٢٠ ورد كتاب الى وزارة العمل من سيادة الشرف رئيس الوزراء الافخم ابدى فيه سيادته اهتمامه بهذا الامر الطارئ والملمح.

وبتاريخ ١٩٩٢/٢/١٢ ورد كتاب اخر من معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية بطلب فيه من الوزارة بضرورة العمل على تجديد تصاريح العمل الممنوحة هؤلاء السائلي المعنيين، وذلك نظراً لطبيعة هذه المشكلة الملحة والعزم على مواجهتها بشق الوسائل والسبل. وبتاريخ ١٩٩٢/٢/١٦ تم عقد اجتماع في وزارة الطاقة والثروة المعدنية حضره مسؤولين عن وزارة العمل ووزارة الطاقة واصحاب الشركات الناقلة المعنية بالموضوع حيث تم الاتفاق على تجديد تصاريح العمل اللازمة وتنتهي صلاحية

هذه التصاريح مع نهاية مدة العقد المبرم بين هذه الشركات ووزارة الطاقة ومصفاة البترول، على ان تحول وزارة العمل السوائلي الاردنيين الباحثين عن عمل للعمل في هذه الشركات والالتزام بعدم فصل اي سائلي اردني يعمل لديها الا لاسباب اضطرارية موجهة وقانونية مع اعلام وزارة العمل بذلك.

ان احد اهم الاسس التي تعتمد عليها الوزارة في عملية تجديد تصاريح العمل لهذه الفقة الوافده هي تلبية احتياجات قطاع استراتيجي من القطاعات التي تخدم وتلبي احتياجات قطاعات هامة ترفد الاقتصاد الوطني مثل:

النقل، الخدمات، الانتاج والصناعة في الاردن الا ومقطاع النفط، وذلك دون المساس باولوية العامل الاردني ومراعاة حقه في ايجاد فرصة عمل له في هذا القطاع، والذي لا تألوا هذه الوزارة جهداً في سبيل ايجاد فرصة عمل له في هذا القطاع.

مفتنمين هذه المناسبة للاعجاب لمعاليكم عن فائق الاحترام،

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

عبد الكريم الكباريتي
وزير العمل

نسخة لمديرية التشغيل

هكذا من الأشهر

بسم الله الرحمن الرحيم

كشف بأعداد العمال الوالدين الحاصلين على تصاريح

عمل بمهنة سائق فئة سادسة وجنسياتهم

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العمل والشركات والمؤسسات التي تستخدمهم وذلك خلال عام ١٩٩٢

اسم الشركة	عدد التصاريح الممنوحة	الجنسية
١) شركة نقلات عروة النير واولاده	(٦٨)	الفرنسية / السورية اللبنانية / المغربية المصرية / الهندية الباكستانية التايلندية الفلبينية / التركية
٢) شركة النقل البري العراقي الاردنية	(٢٤)	العراقية / السودانية
٣) شركة النصر للتخليص ونقل البضائع	(٥)	السودانية / الهندية
٤) شركة القواسم للنقل والتجارة	(٥)	للمصرية / السودانية
٥) الشركة الاردنية السورية للنقل البري	(٢٨٨)	السورية / مصري واحد
٦) شركة عذاري للنقل والتجارة	(٥٩)	السودانية
٧) شركة ماهر الحرابوي واخوانه للنقل البري	(٩)	الجزائرية / السودانية
٨) شركة عدنان الجولاني وشركاه للتجارة والنقل	(٤)	السورية / المصرية
٩) نقلات فيصل مذكور الكباريتي	(١٧)	للمصرية / السودانية
١٠) شركة عصام معاري وشركاه الشركة الاملية.	(١٥)	السورية / المصرية الهندية
١١) نقلات اسامه محمود حامد فلاح	(٤)	السودانية
١٢) نقلات يعقوب يوسف محمد حسن	(٥)	السودانية
١٣) شركة بسطامي للتجارة والتمهيدات	(٢٠)	السورية / المصرية / الباكستانية
١٤) مؤسسة انطون خليل دبابه	(٥)	السورية / المصرية
١٥) شركة سوم دات نيلدرز برايتف لند	(٤)	الهندية
١٦) شركة كويندات الاردنية للتنمية الاقتصادية	(٥)	السورية / الهندية
١٧) نقلات مكتب الجعبري	(٩)	السورية
١٨) نقلات جمال جاد الله الاهور	(٤)	السودانية
١٩) نقلات محمد عبد ظاهر الشعيبات	(٧)	السودانية

وهناك عدد من شركات ومؤسسات وعدد اخر من الاشخاص المالكين لوسائل النقل يوظفون اعداد من هؤلاء الوالدين ما بين عامل واحد الى ثلاثة عمال، حيث بلغ مجموع هؤلاء العمال الوالدين الحاصلين على تصاريح عمل بمهنة سائق فئة سادسة خلال عام ١٩٩٢ (٩٠) عاملا وافدا. وبذلك يكون العدد الاجمالي للذين تم منحهم تصاريح العمل اللازمة خلال عام ١٩٩٢ (٦٥٣) عاملا وافدا.

معالي رئيس المجلس: الأستاذ حمزه

منصور.

السيد حمزة منصور: شكراً معالي

الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم.

اشكر معالي وزير العمل على الاجابة

واكتفي بالاجابة، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، البند

الذي يليه.

السيد الأمين العام:

٢. كتاب معالي وزير الخارجية رقم

(٣٥) تاريخ ١٩٩٣/١/٧، جواباً على السؤال

رقم (١٣) المقدم من معالي النائب السيد عبد

الكريم الدغمي.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

تحية طيبة واحتراماً،

ارجو التلطف بتوجيه السؤال التالي الى

معالي وزير الخارجية للاجابة عليه ضمن المدة

القانونية.

مع الاحترام

١٩٩٢/١٢/٢٢

نائب المرق

عبد الكريم الدغمي

السؤال، قامت سلطات الأمن المصرية

باعتقال المواطنين الاردنيين المذكورين تالياً

مباشرة من المطار اثناء وصولهم مطار القاهرة

وبلا سبب او مبرر قانوني او فعل ارتكبه،

وقررت المحاكم المصرية الافراج عنهم، الا أن

السلطات المصرية لا زالت تعتقلهم بلا

ميزر...

وسؤالي: ما هو الجهد الذي بذلته

الحكومة الاردنية ممثلة بوزارة الخارجية للافراج

عن هؤلاء الرعايا الاردنيين، رغم ارسال عدة

شكاوي لوزارة الخارجية بواسطة رئيس مجلس

النواب وبواسطة بعض النواب؟

مع الاحترام

نائب المرق

عبد الكريم الدغمي

٩٢/١٢/٢٢

تاريخ الاعتقال

١٩٩٠/١٠/١٢

١- سالم هوده الناصر

١٩٩٠/٩/٢٠

٢- حسن احمد علي الالفالي

١٩٩١/٣/٢٧

٣- سالم سلامة المريد

١٩٩١/٨/٢٧

٤- محمد سليمان المدم

١٩٩١/٣/٢٧

٥- سليمان عليان سليمان

١٩٩١/٣/٢٧

٦- سامي يوسف ابو ضياح

١٩٩١/٨/٢٧

٧- جهاد عبد ربه ابو الحصين

١٩٩٢/٦/٢٥

٨- متعب عبد سليمان العميرات

٩٢/٦/٢٥

٩- عبد الكريم يوسف عبد ربه العابدي

٩٢/٦/٢٥

١٠- بصري علي محمد هبارة

٩١/٨/٢٥

١١- مصطفى عبد الرحمن السعدي

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم ٤٢٠١/١٦/١٦/٣

التاريخ ١٩٩٢/١٢/٣١

الموافق ١٤١٣/٦/٧ هـ

معالي وزير الخارجية

ابعث لمعاليتكم صورة عن السؤال رقم

(١٣) تاريخ ١٩٩٢/١٢/٢٨ والمقدم من معالي

النائب السيد عبد الكريم الدغمي رجاء

الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية.

واقبلوا الاحترام

رئيس مجلس النواب

د. عبد اللطيف هريبات

بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الأردنية الهاشمية
وزارة الخارجية
الرقم م ك ٣٥/٣/٢
التاريخ ١٩٩٣/١/٧

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة لكتاب معاليكم رقم
٤٢٠١/١٦/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٢/١٢/٣١
بخصوص السؤال المقدم من معالي النائب السيد
عبد الكريم الدغمي حول الجهود التي بذلتها
وزارة الخارجية حيال قيام سلطات الامن
المصرية باعتقال عدد من المواطنين الاردنيين،
ارجوا ان ايبين لمعاليكم ما يلي :-

- سبق لهذه الوزارة ان تلقت مذكرة من
مكتب نواب الحركة الاسلامية موقع من قبل
سماعة النائب حمزة منصور ومرفقه بصورة
منشورة في صحيفة الرباط تتضمن اسماء سبعة
وسبعين مواطناً اردنيا معتقلين في السجون
المصرية، وقد بادرت الوزارة الى مخاطبة سفارتنا
في القاهرة وطلبنا تزويدنا بما يتوفر من معلومات
حول مدى صحة هذا الامر.

- لم تتوفر اية معلومات لدى سفارتنا في
القاهرة حتى تقوم بتقديم ما يتوجب تقديمه في
مثل هذه الحالات من ارسال ممثل عنها لزيارة
المعتقلين ولبحث اسباب توقيفهم وتقديم
المساعدة لهم ولعند تلقيها اي بلاغ من
السلطات المصرية حول اية واقعة اعتقال لمواطن
اردني، واقتصر ذلك على معلومات محدودة
حول حالات فردية عن معتقل أو موقوف من
خلال ذويه. وكانت تبادر الى اجراء الاتصالات

اللازمة وتطلب المعلومات الا ان هذه
الاتصالات كانت تقابل بعدم الاجابة وكانت
تتابع المخاطبات الرسمية باجراء الاتصالات
المباشرة وعلى مختلف المستويات والصعد ولم
تحصل الا على وعود لم تدخل حيز التنفيذ.

- افادت سفارتنا في القاهرة ان بعض
السفارات العربية الاخرى تواجه حالات
مماثلة، كما ان جهات غير اردنية تقوم باجراء
اتصالات مع السلطات المصرية بخصوص
بعض المعتقلين ممن يحملون جوازات سفر
اردنية.

- بناء على ما سبق لا يتوفر لدى الحكومة
الاردنية ولغاية الان اية معلومات رسمية موثقة
من السلطات المصرية عن عدد الاردنيين
المعتقلين لديها او تفاصيل التهم الموجهة اليهم،
وما هو متوفر لدينا مجرد قوائم نشرت في الصحف
استنادا الى رسائل قام المعتقلون بتمريرها الى
اسرهم او الى جمعيات تهتم بحقوق الانسان.

- في سعيها للوصول الى معلومات اوفى
حول هذه القضية قمنا بتكثيف الاتصالات
الدبلوماسية مع الجهات المصرية المختصة على
الصعيدين الشخصي والرسمي، حيث اجريت
اتصالات مع وزير الخارجية المصري، إضافة
الى متابعة السفارة لجهودها من خلال الخارجية
المصرية والدوائر المعنية هناك. وستتابع هذا
الامر بكافة الوسائل والقنوات المتاحة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير الخارجية

معالي رئيس المجلس: الأستاذ عبد
الكريم الدغمي.

السيد عبد الكريم الدغمي: شكراً معالي
الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم.

معالي الرئيس. الاخوه النواب الافاضل
يتضح لكم من خلال رد السيد وزير
الخارجية، مدى قيمة الرعايا الاردنيين في نظر
معاليه، ومدى الحجل الذي يتتاب معاليه من
الرد على السؤال حيث وضعه تحت صيغة
(مكتوم) هذا غير اتصالاته المتكررة مع معالي
رئيس المجلس بعدم عرض السؤال والجواب
على جدول الاعمال، ولم يعرض السؤال
والجواب الا بعد الحاح شديد مني واتصالات
مكثفة بين معاليه ومعالي رئيس المجلس، الا
انني لم افهم سبب هذه المكتومية ومحاولات
التهرب من عرض الاجابة على جدول الاعمال
الا الاخلال بأمانة المسؤولية التي ارتكبتها معالي
الوزير، فبالله عليكم ايها السادة الزملاء، هل
تجدون جهداً حقيقياً مبدولاً في هذه المسألة من
قبل معالي الوزير؟

هل انحدرت قيمة المواطن الاردني لدى
الحكومة الى هذا الحد؟

انظروا ماذا يقول السيد الوزير في جوابه،
يقول في البند الثاني من الجواب (لم تتوفر لدى
سفارتنا في القاهرة معلومات حتى تقوم بتقديم ما
يتوجب تقديمه في مثل هذه الحالات ... من
ارسال ممثل لزيارة المعتقلين ويبحث اسباب
توقيفهم وتقديم المساعدة) ... الى آخر ما جاء
في كتابه انه اورد في البند الاول من جوابه بأن
الوزارة تلقت مذكرة من مكتب نواب الحركة
الاسلامية باسماء (٧٧) معتقلاً في السجون
المصرية! فهل اكثر من هذه المعلومات تريد يا
معالي الوزير؟

ثم انظروا الى الحجة التي يسوقها معاليه
في البند الثالث من اجابته حيث يقول (ان
جهات غير اردنية تقوم باجراء اتصالات مع
السلطات المصرية بخصوص بعض المعتقلين
ممن يحملون جوازات سفر اردنية) ان هذا الكلام
يا معالي الوزير حجة عليك وليست لك، ذلك
أن قصورك في معالجة هذا الامر ادى الى تدخل
تلك الجهات وانني باسم اهالي وذوي المعتقلين
الذين راجعوني اقدم شكري وعرفاني لهذه
الجهات كائن من كان، كذلك ايها السادة
الزملاء فان البندين الرابع والخامس من اجابة
معالي الوزير تتم عن مدى القصور في معالجة
الموضوع، فقد التقى معاليه مع وزير خارجية
النظام المصري اكثر من مرة - كما نعلم جميعاً - في
اجتماعات التنسيق بين وزراء خارجية الدول
العربية بخصوص مفاوضات السلام، وذلك
بعد ورود المذكرات اليه عن المعتقلين ولو كان
جاداً لبحث الامر معه بصورة اكثر جدية من
اتصالات السفير البروتوكولية التي تقع تحت باب

«رفع العتب».

ان الامر ايها السادة يتعلق بمواطنين
اردنيين يواجهون السجن والاضطهاد والتعذيب
على ايدي امهر جلادي النظام المصري العميل
المتعاون مع الصهاينة والامريكان في حفر الباطن
وقبلها في كاسب ديفيد ...

ان هؤلاء المواطنين لم يرتكبوا جرمًا ولم
يمارسوا نشاطاً سياسياً يستوجب اعتقالهم
واضطهادهم، لقد اعتقل اكثرهم من باب
الطائرة في مطار القاهرة أو منذ نزوله من العبارة
البحرية في منطقة نويبع او السويس كما ان
المحاكم المصرية قد اصدرت اوامر بالافراج
عنهم، ولكن سلطات القمع في النظام المصري

هكذا من المثل

العمل ترفض تنفيذه، لا ادري كيف تتوفر هذه المعلومات الاكيدة لدينا ولا تتوفر لدى معالي وزير الخارجية الذي يتوجب عليه أن يعطينا هو هذه المعلومات، ومع ذلك يقول في نهاية جوابه (وستابع هذا الأمر بكافة الوسائل والقنوات المتاحة)، لا ادري كيف سيتابع معالي هذا الأمر؟ اذا كانت متابعتك بنفس الطريقة السابقة فاسمع يا معالي الوزير وليسمع الجميع ماذا ينوي بعض ذوي المقتلن القيام به تجاه إخوة لنا من الجالية المصرية موجودين هنا، وهو الأمر الذي حذرناهم من خطورة الاقدام عليه املاً في مسعاً جدي منكم للانفراج عن هؤلاء الرعايا ... وذلك حتى لا يتسبب هذا الأمر عن أزمة بيننا وبين الأخوة المصريين كشعب عربي شقيق، علماً بأن الأمر قد يفلت منا في أية لحظة.

لذلك، وحيث أن هذا الأمر يشكل إهمالاً واختلالاً بأمانة المسؤولية فأنتي اطلب اليك الإستقالة من منصبك سيما واننا لا زلنا نرسي تقاليد وقواعد ديمقراطية لنسير عليها في المستقبل، ودوماً حاجة لتوجيه استجواب لمعاليك فأنتي اعلن حجب الثقة عنك داهياً اخواني النواب الذين يقتنعون بذلك تأييدي في هذا الاقتراح وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، البند الذي يليه السيد الأمين العام.

السيد الأمين العام:

٣. كتاب معالي وزير التنمية الاجتماعية رقم (١٧١٤) تاريخ ١٩٩٣/١/٢٧، جواباً على السؤال رقم (٣٠) المقدم من معالي النائب السيد عبد الرحيم عكور.

بسم الله الرحمن الرحيم
معالي الرئيس
السلام عليكم
ارجو من خلالكم ان يتم توجيه السؤال التالي لمعالي وزير التنمية الاجتماعية.

أ- ما عدد مشاريع التاهيل التي مولت من الوزارة عن طريق صندوق المعونة الوطنية في أنحاء المملكة وما مقدار رأس مال كل مشروع واسم المستفيد.

ب- موافاتي باسماء جميع الموظفين الذين عينوا في الوزارة بالدرجات المصنفة او بعقود او مقطوعة عن عام ١٩٩٢ وحتى هذا التاريخ. على ان يرد الجواب خلال المدة القانونية.

النائب
عبد الرحيم عكور

بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الأردنية الهاشمية
مجلس النواب
الرقم ٢٠٣/١٦/١٦/٣
التاريخ ١٤١٣/٧/٢٣ هـ
الموافق ١٩٩٣/١/١٦ م

معالي وزير التنمية الاجتماعية
أبحث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (٣٠) تاريخ ١٩٩٣/١/١٣ والمقدم من معالي النائب السيد عبد الرحيم عكور.
رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية.

واقبلوا الاحترام.
رئيس مجلس النواب
د. عبد اللطيف حريبات
نسخة الى معالي النائب عبد الرحيم عكور
نسخة الى سجل الامثلة.

المملكة الاردنية الهاشمية
وزارة التنمية الاجتماعية عمان
الرقم ش م / ١٧١٤
التاريخ ١٤١٣ / ٨ / ٤ هـ
الموافق ١٩٩٣ / ١ / ٢٧ م

معالي رئيس مجلس النواب
الموضوع : الاجابة على السؤال رقم ٣٠ / ١٩٩٣ لسعادة النائب عبد الرحيم عكور السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، ، ، ،

أشير إلى كتاب معاليكم رقم ٢٠٣ / ١٦ / ١٦ / ٣ تاريخ ١٦ / ١ / ١٩٩٣ المرفق به صورة عن السؤال رقم (٣٠) تاريخ ١٣ / ١ / ١٩٩٣ والمقدم من سعادة النائب عبد الرحيم عكور. أرجو أن أبين فيما يلي عدد هذه المشاريع موزعة حسب المناطق وبمجموع المبالغ التي صرفت في كل منطقة.

عدد مبالغ ومشاريع التاهيل المهني المصروفة فعلياً من صندوق المعونة الوطنية للفترة من ١ / ١ / ١٩٩٢ ولغاية ٣١ / ١٢ / ١٩٩٢.

اسم المحافظة	المبلغ	عدد الحالات	الترتيب
اربد	٣٧١٢١٠	٣٢٠	الاول
عمان	٣٢٥٠٧٨	٢٢٧	الثانية
الفرق	٢٥١١٥٠	١٧٥	الثالثة
الكرك	٢٢٠٢٦٠	١٧٢	الرابعة
معان	١٧١٣٩٥	١٢٥	الخامسة
البلقاء	١٦٩٠٩٥	١٣٥	السادسة
الزرقاء	١٢٧٣٢٠	٨٤	السابعة
الطفلة	٤٨١٠٠	٣٩	الثامنة
المجموع	١٦٨٣٦٠٨	١٢٧٧	

والسلام عليكم ورحمة الله ، ، ، ،

وزير التنمية الاجتماعية
د. أمين المشاقبة

نسخة/سيادة رئيس الوزراء الافخم

وزارة التنمية الاجتماعية

عمان

الموظفون المعينون على حساب الموازنة لعام ١٩٩٢ م بوظائف مصنفة

الرقم	الاسم	الدرجة	نوع التعيين	مكان العمل
١.	أحمد نائل الغرير	خامسة	مصنف	مديرية التربية الخاصة / الوزارة
٢.	عماد محمد أحمد ربيع	=	=	الدائرة القانونية / الوزارة / المركز
٣.	مالك محمد الحسين بني عطا	سابعة	=	مديرية التنمية الاجتماعية / اربد
٤.	محمد خلف البلوش	=	=	الوزارة / المركز
٥.	اسماعيل حسن علي حسن	ثامنة	=	الوزارة / المركز
٦.	وصال سلمان الخلايلة	تاسعة	=	مديرية التنمية الاجتماعية / عمان طابعة
٧.	نعيم عبد احمد القيم	=	=	مديرية الفرق / مركز دير الكهف
٨.	نخام سالم محمد المسيمدين	=	=	مكتب التنمية الاجتماعية / بصيرا / جمعية بصيرا
٩.	نعمة جاسر عبدالفتاح عيد	=	=	مركز تنمية المجتمع المحلي / الرينة
١٠.	خالدة عبدالله بطارسة	=	=	الوزارة / المركز
١١.	خالد محمد مصطفى دقمش	=	=	مديرية التنمية الاجتماعية / الفرق
١٢.	مها محمد جرسلا نيك	=	=	الوزارة / المركز / الديوان
١٣.	بسمة داود محمود بشير	=	=	مدرسة منار / عمان
١٤.	علي يعقوب صبح	=	=	مركز اسامة بن زيد لاصلاح الاحداث وتأهيلهم / ياجوز
١٥.	اميرة بدر الدين السعدي	=	=	مديرية التنمية الاجتماعية / العقبة
١٦.	خلدون مولى غيرو حرب	=	=	صف الامل، معلمة
١٧.	هبة ابراهيم خليل كرمول	=	=	الوزارة / المركز / قسم الحاسوب
١٨.	عبدالله الشتيوي الطورة	=	=	مدرسة الامل / اللويمة / عمان
١٩.	اميرة عيسى حلال	=	=	مكتب التنمية الاجتماعية / غور الصافي / الكرك
٢٠.	عماد اسماعيل الشمايلة	=	=	جمعية عين البيضاء الخيرية
٢١.	ماهر فؤاد عطر شلتانة	=	=	مركز الكرك للرعاية والتأهيل
٢٢.	لبنى جويث عكرين	=	=	الوزارة والمراكز التابعة / صيانة
		سادسة	=	كلية الاميرة راحة للخدمة الاجتماعية / عمان

هكذا من الأشغال

٢٣	موسى هارون موسى التوافلة	سابعة	=	مديرية التنمية الاجتماعية / العقبة
٢٤	حياة ياسين نعواش	=	=	كلية الاميرة راحة للخدمة الاجتماعية / عمان
٢٥	فايزة احمد عوض	=	=	مديرية التخطيط والمتابعة / الوزارة
٢٦	منال احمد محمد ابوطه	عاشرة	=	مركز الكرك للرعاية والتأهيل
٢٧	مطلق علي حمد الزوايدة	سابعة	=	مركز تنمية المجتمع المحلي / الديسة
٢٨	فوزي محسن مكيد الزبيد	سادسة	مصنف	الوزارة / المركز
	العيادي			
٢٩	سلامة خضر المشني	تاسعة	=	مديرية التنمية الاجتماعية / الزرقاء
٣٠	جهاد محمد سعود الفراسنة	=	=	مديرية التنمية الاجتماعية / العقبة
٣١	امين محمد يوسف الترك	=	=	قسم اللوازم / الوزارة / المركز
٣٢	هند سعيد مشعل	=	=	مدرسة المنار / عمان
٣٣	سفيان علي عبدالله عراي	تاسعة	مصنف	مديرية التنمية الاجتماعية / عجلون
٣٤	نجوى سليمان اسماعيل	=	=	جمعية الرمثا الخيرية
	يونس			
٣٥	ناديا مصطفى علي محمود	=	=	مدرسة الملكة علياء
٣٦	علي ابراهيم النعانة	=	=	مكتب التنمية الاجتماعية بصيرا
٣٧	لؤي محمد عبدالقادر عساف	=	=	مكتب التنمية الاجتماعية / الأزرق
٣٨	اندير عيسى سليم بطارسة	=	=	مديرية التنمية الاجتماعية / الفرق
٣٩	ابراهيم عايش عزام	عاشرة	مصنف	مديرية التنمية الاجتماعية / اربد
٤٠	لربال غالب غر السيلوي	=	=	مركز جرش للرعاية والتأهيل
٤١	هدى موسى الربضي	سادسة	=	مركز جرش للرعاية والتأهيل
٤٢	يحيى خالد سلامة الحويان	سابعة	=	الدائرة المالية / الوزارة / المركز
٤٣	سامي يوسف حامد المرعي	تاسعة	=	مكتب الخدمة الاجتماعية / سواقة
٤٤	ماجد عبدالعزيز عبداللطيف	=	=	مركز جرش للرعاية والتأهيل
٤٥	نبيل عبدالسلام زيتون	=	=	مدرسة النور / عمان
٤٦	سوسن سمير حسين الشلبي	=	=	مؤسسة الحسين الاجتماعية / عمان
٤٧	بشير حسن خليل عبداللطيف	=	=	مركز المشلولين / الفرق
٤٨	بلال سالم النظامي	=	=	مديرية التنمية الاجتماعية / الزرقاء
٤٩	ذياب عزت ذياب الشيخ قاسم	=	=	مديرية التنمية الاجتماعية / الزرقاء
٥٠	طه محمد خالد جرادات	عاشرة	=	مديرية التنمية الاجتماعية / الفرق
٥١	محمد محمود الحمرا	=	=	مركز التأهيل والتشغيل المهني / الرصيفة
٥٢	صخر علي سالم المعاسنة	تاسعة	=	مديرية التنمية الاجتماعية / الطفيلة
٥٣	يحيى محمد سالم الطورة	=	=	مديرية التنمية الاجتماعية / عمان

٥٤	محمد روجي محمد العائدي	سابعة	=	صندوق المعونة الوطنية
٥٥	خلدون طه ابراهيم المحادين	=	=	مديرية التنمية الاجتماعية / الكرك
٥٦	موسى روجي موسى الجعبري	تاسعة	=	مديرية التنمية الاجتماعية / الشوكة الجنوبية
٥٧	عبدالمعظم محمد طشوش	=	=	مديرية التخطيط والمتابعة / الوزارة
٥٨	سلمى خثيان سائر العلي	تاسعة	مصنف	مديرية التنمية الاجتماعية / المفرق
٥٩	مزام عبدالله ابوسنة	=	=	مدرسة الامل / القويسمة / عمان
٦٠	سمود لوين السبيبه	=	=	مركز تنمية المجتمع المحلي / دير الكهف
٦١	ناجي محمود المناهي	=	=	مديرية التنمية الاجتماعية / المفرق

المعيّنون على حساب الموازنة / فئة رابعة /

وظائف خدمية لعام ١٩٩٢

الرقم	الاسم	نوع التعيين	الوظيفة	مكان العمل
١	ماجدة فرحان المحامنة	موازنة	مديرية الطفولة	مديرية الطفولة
٢	عبدالله حسن عجيلان	موازنة	مديرية جرش	مديرية جرش
٣	خليل عبدالله حمدان	موازنة	مؤسسة الحسين الاجتماعية/عمان	مؤسسة الحسين الاجتماعية/عمان
٤	فواز احمد النظمي	موازنة	مؤسسة الحسين الاجتماعية/عمان	مؤسسة الحسين الاجتماعية/عمان
٥	ليلى محمد حوامدة	موازنة	مدرسة المنار / الزرقاء	مدرسة المنار / الزرقاء
٦	آمنة محمد خلف بني احمد	موازنة	مؤسسة الحسين الاجتماعية/عمان	مؤسسة الحسين الاجتماعية/عمان
٧	روحية محمد جهمه الخالد	موازنة	مدرسة المنار / الزرقاء	مدرسة المنار / الزرقاء
٨	خالية علي ابراهيم ابن حواد	موازنة	مؤسسة الحسين الاجتماعية/عمان	مؤسسة الحسين الاجتماعية/عمان
٩	سوزان سعد دباينه	موازنة	مديرية التنمية / اربد	مديرية التنمية / اربد
١٠	آمال عبدالعزيز الصعري	موازنة	روضة الامل الحمصي/عمان	روضة الامل الحمصي/عمان
١١	عصية احمد الدويكات	موازنة	مركز تصنيف الملفات الخاصة / ام العساكر	مركز تصنيف الملفات الخاصة / ام العساكر
١٢	غازية محمد المشان	موازنة	مديرية التنمية / اربد	مديرية التنمية / اربد
١٣	سميرة صالحي المصوي	موازنة	مدرسة الامل / اربد	مدرسة الامل / اربد
١٤	لعمات علي مسلم الشافقة	موازنة	مركز تأهيل ودعاية المشلولين / المفرق	مركز تأهيل ودعاية المشلولين / المفرق
١٥	خلاد محمد سعد الحراة	موازنة	مديرية / المفرق	مديرية / المفرق
١٦	حد بشير القسيم السلامه	موازنة	مركز / المركز	مركز / المركز
١٧	حسي محمد علي الصرايرة	موازنة	مركز الكرك للرعاية والتأهيل	مركز الكرك للرعاية والتأهيل
١٨	خلف عطالله الخليلات	موازنة	الوزارة / المركز	الوزارة / المركز
١٩	جنفر خالد بني طريف	موازنة	الوزارة / المركز	الوزارة / المركز
٢٠	جندالله سليمان ابو صمليك	موازنة	الوزارة / المركز	الوزارة / المركز
٢١	فلاح علي احمد ابو سعد	موازنة	مركز اسامة بن زيد / ياجوز	مركز اسامة بن زيد / ياجوز
٢٢	غازي خلف نصر ابو ديارح	موازنة	دار الأحداث / اربد	دار الأحداث / اربد

المعيّنون بموجب عقود فئة رابعة بوظائف خدمية

لعام ١٩٩٢

الرقم	الاسم	نوع التعيين	الوظيفة	مكان العمل
١	المأمون شاكر عبدربه عفيشان	عقد/مشاريع	مشرف	مركز البناء والعطاء/حدائق الملك عبدالله
٢	نعمه عبدالجبار بنسات	عقد/مشاريع	مستخدمة	مركز جرش للرعاية والتأهيل / جرش
٣	محمد خليل الطهراري	عقد/مشاريع	سائق	قسم الحركة الوزارة / المركز
٤	بلال عبدالكريم القضاة	عقد/مشاريع	سائق	مديرية تنمية / عمان
٥	ولاء مصطفى الطراونة	عقد/مشاريع	مستخدمة	مركز الكرك للرعاية والتأهيل
٦	دلال عبدالكريم السحيمات	عقد/مشاريع	مستخدمة	مركز الكرك للرعاية والتأهيل
٧	فدوى وروير عليان السرحان	عقد/مشاريع	مستخدمة	مديرية التنمية / المفرق
٨	حمد سالم سلمان الزيدتين	عقد/مشاريع	مستخدمة	مركز تنمية المجتمع / لقوع
٩	سامر سليمان محمود خريس	عقد/مشاريع	كاتب	مركز جرش للرعاية والتأهيل
١٠	نبية عبدالحميد الصرايرة	عقد/مشاريع	مستخدمة	مركز الكرك للرعاية والتأهيل
١١	صباح عبدالله سليمان الصرايرة	عقد/مشاريع	مستخدمة	مركز الكرك للرعاية والتأهيل
١٢	شيلي محمد ابو زياد	عقد/مشاريع	مراسل	مديرية تنمية / عمان
١٣	عائشة سليمان الشخاترة	عقد/مشاريع	مدرسة	مركز تنمية المجتمع / ذبيان
١٤	محمد سالم سليمان الرهاينة	عقد/مشاريع	سائق	مركز تنمية المجتمع / لقوع
١٥	ختام عبدالحميد الصرايرة	عقد/مشاريع	مشرقة ليلية	مركز الكرك للرعاية والتأهيل
١٦	علي لالي عطية بديني	عقد/مشاريع	سائق	المشاريع / مكتب تنمية المجتمع المحلي / المشارع
١٧	خلاد خلف موسى الديات	عقد/مشاريع	سائق	المشاريع / مكتب تنمية المجتمع المحلي / المشارع
١٨	محمد غالب الزبوي	عقد/مشاريع	مراسل	الوزارة / المركز
١٩	حسين محمد سالم خطاشة	عقد/مشاريع	مستخدم	مركز جرش للرعاية والتأهيل / جرش
٢٠	سميرة محمد سعيد البنا	عقد/مشاريع	خاتمة	مدرسة المنار / عمان
٢١	عطالله التوايسنة	عقد/مشاريع	خادم	مديرية التنمية الاجتماعية / الكرك

فكرنا من الكرك

المعيّنون على المشاريع بموجب عقد يتنسب من
ديوان الخدمة المدنية لعام ١٩٩٢

الرقم المتسلسل	الاسم	نوع التعيين عقد على حساب المشاريع الرأسمالية	الوظيفة	مكان العمل
١.	محمد حسين علي الزعبي	عقد/مشاريع	محاسب	مديرية تنمية / الاغوار الشمالية
٢.	حسين عودة سليمان ابو كلف	عقد/مشاريع	اخصائي اجتماعي	مكتب التنمية الاجتماعية / صبحا
٣.	ابراهيم العبد العمارات	عقد/مشاريع	اخصائي اجتماعي	مركز تنمية المجتمع المحلي / المشارع
٤.	منا ضيف الله كزيم	عقد/مشاريع	معلمة	مركز تنمية المجتمع المحلي / المشارع
٥.	نادية احمد حسن مطلق	عقد/مشاريع	معلمة	مدرسة المنار / اربد
٦.	ابراهيم محمود يوسف الخطيب	عقد/مشاريع	معلم	مركز جرش للرعاية والتأهيل / جرش
٧.	اريج زكي عودة الحلسا	عقد/مشاريع	معلمة	مركز تنمية المجتمع / الفوق / الكرك
٨.	مريم علي فهد معسر	عقد/مشاريع	معلمة	مديرية / المرق / جمعية الصم والبكم
٩.	ازدهار محمد الجساس	عقد/مشاريع	معلمة	مديرية تنمية بني كنانة / اربد
١٠.	محمد فهد احمد الجبريري	عقد/مشاريع	باحث	مديرية تنمية / العلية
١١.	فيحاء موسى للاح القضاة	عقد/مشاريع	معلمة	جمعية صخرة / هجلون
١٢.	وجدان مسلم الدروبي	عقد/مشاريع	معلمة	مركز تنمية المجتمع / جبل بني حيدة
١٣.	سليمان عودة سعيد الددا	عقد/مشاريع	معلم	مديرية مادبا / جمعية جبل بني حيدة
١٤.	نجوى احمد ناجي محمود	عقد/مشاريع	معلمة	مديرية / الرمثا / جمعية الرمثا الخيرية
١٥.	رييمة عبد الحفيظ محمد شحادة	عقد/مشاريع	معلمة	مديرية / الزرقاء / بيت الامل / باجوز
١٦.	محمد حسن مصطفى العبد	عقد/مشاريع	معلم	جمعية ساكب الخيرية / جرش
١٧.	هيفاء فخري ضمرة	عقد/مشاريع	معلمة	مديرية تنمية البادية الوسطى / الموقر
١٨.	محمد سعيد ابدان	عقد/مشاريع	باحث	مديرية الاعلام والتثقيف الاجتماعي / الوزارة
١٩.	رولا محمد رشاد الحنطب	عقد/مشاريع	اخصائية اجتماعية	مؤسسة الحسين الاجتماعية
٢٠.	عبد زهر ارحيل للوح	عقد/مشاريع	اخصائية اجتماعية	الوزارة / المركز
٢١.	سليم مشهور الجبالي	عقد/مشاريع	اخصائي اجتماعي	الوزارة / المركز
٢٢.	فهد محمد مفلح ابو عني	عقد/مشاريع	معلمة	مركز تنمية المجتمع المحلي / المشارع
٢٣.	محمد لاضل الرواشدة	عقد/مشاريع	معلم	مركز الكرك للرعاية والتأهيل / الكرك
٢٤.	اها محمد حسين الحماصة	عقد/مشاريع	معلمة	مديرية تنمية / معان
٢٥.	ابراهيم خليفة سلمان الزبيد	عقد/مشاريع	كاتب ارشيف	ديوان الوزارة / المركز
٢٦.	لعمدة حسن عبد اللطيف	عقد/مشاريع	معلمة	جمعية وادي البترا / معان
٢٧.	محمد احمد عباس	عقد/مشاريع	معلم	مدرسة البور للمكفوفين

هكذا من أهل

المعيّنون على حساب امانات الطفولة بموجب عقود لعام ٩٢

الرقم الاسم	نوع التعيين	الوظيفة	مكان العمل
١. سناء عدنان القرمان	عقد/امانات	اخصائية اجتماعية	دار رعاية الطفل / يادرو وادي السير
٢. صالح خلف عبد الزواهر	عقد/امانات	مرشد اجتماعي	مديرية التنمية الاجتماعية / الزرقاء
٣. مير عطا الله البدينة	عقد/امانات	منطقة نسائية	مديرية التنمية الاجتماعية / الطفيلة
٤. اشراق يوسف العظم	عقد/امانات	مرشدة اجتماعية	مديرية التنمية / معان الشرقية
٥. سامر محمد عفاش حراشة	عقد/امانات	محاسب	مديرية التنمية الاجتماعية / الزرقاء
٦. رنا مصطفى التميمي	عقد/امانات	طالبة	مديرية التنمية الاجتماعية / المرق
٧. نجيه محمد اسماعيل	عقد/امانات	مشرقة	دار رعاية الفتيات / الزرقاء
٨. حسن عوض التميمات	عقد/امانات	مراسل	مديرية التنمية الاجتماعية / معان
٩. محمد ذيب الخزاعلة	عقد/امانات	سائق	مركز جرش للرعاية والتأهيل / جرش
١٠. ليلى عبد ربه	عقد/امانات	مستخدمة	مركز جرش للرعاية والتأهيل / جرش
١١. أمية رجب عطيات	عقد/امانات	مربية	دار الحضانة / السلط
١٢. ميازين احمد البديلات	عقد/امانات	مشرقة	مؤسسة الحسين الاجتماعية / معان
١٣. عيسى محمد جاد الله	عقد/امانات	مستخدم	مركز جرش للرعاية والتأهيل / جرش
١٤. انتصار محمد خلاوي	عقد/امانات	مستخدم	مركز جرش للرعاية والتأهيل / جرش
١٥. رائد كمال مسلم	عقد/امانات	مستخدم	مركز جرش للرعاية والتأهيل / جرش
١٦. محمد خلف عيطان الزبيد	عقد/امانات	سائق	مديرية التنمية / اربد
١٧. فرحان فليح الحلايله	عقد/امانات	سائق	الوزارة / المركز
١٨. ماجدة جمال المصاروة	عقد/امانات	مشرقة نشاطات	مركز مؤتة / الكرك
١٩. سامي حد ضيف الله الدغمي	عقد/امانات	عامل صيانة	مديرية التنمية / المرق
٢٠. حنان فارس المشاقبة	عقد/امانات	باحثة	مكتب التنمية / بلما
٢١. عبد الله محمود الشميلة	عقد/امانات	سائق	مركز الكرك للرعاية والتأهيل / جرش
٢٢. نجاح سالم شداد	عقد/امانات	محاسب	مديرية التنمية الاجتماعية / المرق

معالي رئيس المجلس: الأستاذ عبد
الرحيم العكور.

السيد عبد الرحيم العكور: بسم الله
الرحمن الرحيم، شكراً معالي الرئيس.

كان بودي ان يكون معالي الوزير موجوداً
لاشكره على رده واشكره ايضاً على ان رشح من
نفسه واعضاً اتفق على سماحة وزير الأوقاف ان
يستفيد من مواهبه الجديدة، اما قوله ان الاعلام
عن اسماء المستفيدين من قروض مشاريع

التأهيل فيه كشف لستر الناس وجرح لكرامتهم
فلا أدري معالي الوزير كيف يقول هذا الكلام
والذين تقدموا للصندوق تقدموا باستدعاءات
رسمية الى جهات حكومية لم يتقدموا لها سراً
وبالستر الذي يشير اليه معاليه، وانا جازم انه لا
توجد معاملات سرية في الحكومة حسب علمي
ولا في صندوق المعونة الوطنية، والصدقات التي
يشير اليها معالي الوزير (ان تخفى الصدقات
فتمها هي)، ان كانت من جيبه الخاص فجزاه

هكذا من الأشهر

الله خيراً أما ان يقدم هذه الآية ليستر قضية في نفسه فهذا امر بعيد ومحال ان نرضى به فالأموال مقدمة من خزينة الدولة ومن اموال الصندوق المقرر صرفها بأسس وتعليمات صادرة بموجب قوانين وانظمة حسب الدستور والأصول وكان بإمكانه ان يرسل القائمة حسبما طلبت لكن يبدو اخفاء قوائم الاسماء سبقه إليها وزير الصحة الذي اخفى عنا ايضاً قائمة فيها من الاحساب والانساب ما لا يعلمه الا الله أما عدم ارساله للأسماء ففي اعتقادي انه ناجم عن انني احد ابناء محافظة المرقع عشت فيها ما لا يقل عن ست سنوات اوسبع سنوات، وفي الوقت الذي اعتبر فيه ان المرقع بلدي وأكن لأهلها كل الخير لأنني خدمتهم وتعاملت معهم واعتبر نفسي واحد منهم احترمهم واحترم كل اهل المرقع الطيبين، لكنني اعتقد ان معالي الوزير اخفى هذه الاسماء خوفاً من اكتشاف الخلل الذي أشارت له اللجنة المالية في تقرير الموازنة حيث انني اجزم ان ما ذكرته اللجنة لغايات شخصية واعطاهم لغير مستحقها حيث اتصل بي اكثر من شخص من المرقع بشكل عام من فقراء المرقع وأبلغوني انهم لم يأخذوا من الصندوق شيئاً لأنهم لا يتصلون بمعالي الوزير صلة قرابة، وانه انفق الاموال على اصحاب عميرات واصحاب مجارات في المرقع ولذا فأنني يامعالي الرئيس والأخوة الزملاء امهل معالي الوزير اذا كان وانقا من صحة تصرفاته بأموال الصندوق ان يرسل القائمة المطلوبة في غضون اسبوع من اليوم والا سأضطر الى تقديم استجواباً واطلب فيه هذه المعلومات عملاً بالمادة (٩٩) من النظام الداخلي من اجل طرح الثقة بمعالي الوزير، وعن اسماء

الموظفين الذين عينوا بالمقطوع والمعقود فأنني جازم ان هناك اسماء لم ترد حتى بالقائمة عددها اسماء لم ترد في القائمة عددها يتجاوز (٢٨) اسماً وهم على حساب اموال الصندوق الممنوع صرفها لغير المستحقين من الفقراء، فأنني امهله ايضاً نفس الفترة ونفس المهلة لأعطاء كشف باسمائهم حيث ان لدي اسماء لم ترد من الوزارة ابتداءً في عهد معاليه ابلغني بها فقراء من المرقع الذي يزعم معالي الوزير انهم شكروه في الصحف والمجلات المحلية، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: وشكراً لكم، معالي وزير التنمية بالوكالة.

معالي وزير العمل ووزير التنمية الاجتماعية بالوكالة: شكراً سيدي الرئيس، نظراً لغياب معالي وزير التنمية الذي يرقد على سرير المرض بعد ان اجريت له العملية الجراحية ارجو ان ابدي للإشارة التي وردت في رد معالي وزير التنمية والتي تقول واذا اراد سعادة النائب المحترم الاطلاع على اسماء المستفيدين من متفقي صندوق التنمية الوطنية فهي متوفرة لدى الصندوق والوزارة على استعداد لاطلاع اي نائب او اي جهة رسمية تود ذلك والاسماء موجودة معي سيادة الرئيس وسأضعها في تصرف الامانة العامة لاطلاع سعادة النائب، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، البند الذي يليه السيد الأمين العام.

السيد الأمين العام: الاقتراحات برغبة:-

١. اقتراح برغبة رقم (٢٣) تاريخ ١٩٩٢/٢/٩، مقدم من سعادة النائب السيد

ذيب أنيس، بشأن فتح شعبة بريد في قرية حوض الصوان/ ناحية بيرين/ الزرقاء.

بسم الله الرحمن الرحيم
معالي رئيس مجلس النواب المحترم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

اقتراح برغبة لفتح شعبة بريد في قرية حوض الصوان ناحية بيرين محافظة الزرقاء حيث ان هذه القرية مقامة بين احراش بيرين ويسكن فيها ثلاثون عائلة وليس فيها شعبة بريد ولا هواتف على الاطلاق ولحاجة المواطنين الماسة اقدم اقتراحي هذا برغبة لاحالة الامر لمن يلزم، واقبلوا الاحترام.

والسلام عليكم
٩٣/٢/٧

نائب محافظة الزرقاء
ذيب أنيس

معالي رئيس المجلس: يحول الى اللجنة الادارية، البند الذي يليه.

السيد الأمين العام:

٥. قرارات اللجان:-

١. قرار اللجنة الادارية رقم (٦) تاريخ ١٩٩٣/٢/٩، والمتضمن بعض الاقتراحات برغبة وبعض الشكاوى.

معالي رئيس المجلس: الأستاذ مقرر اللجنة الادارية.

السيد فؤاد الخلفات مقرر اللجنة الادارية: بسم الله الرحمن الرحيم.

قرار رقم (٦)
اجتمعت اللجنة الادارية لمجلس النواب

بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٩٣/٢/٩، برئاسة سعادة السيد داود قوجق، وبحضور مقررها سعادة السيد فؤاد الخلفات، واصحاب المعالي والسعادة السادة:

هشام الشراي، ذيب أنيس.

وتغيب عن الاجتماع بدون عذر سعادة السيد فيصل الجازي.

ونظرت اللجنة بالاقتراحات برغبة والشكاوى المحالة اليها من رئاسة المجلس وقررت ما يلي:

(١) الاقتراح برغبة رقم (١٨) تاريخ ١٩٩٣/١/٣١، والمقدم من سعادة النائب السيد منصور مراد، بشأن ان يقوم ديوان المحاسبة بالاشراف المباشر على كافة اموال اتحاد الجمعيات الخيرية الاردنية وارسال مندوب عنه للمشاركة في عمليات السحب والاصدار للمشاركة في عمليات السحب والاصدار للمناصب الخيري. وبموجب المادة (١١٩) من الدستور الاردني، والتي تنص على ويشكل بقانون ديوان المحاسبة لمراقبة ايراد الدولة ونفقاتها وطرق صرفها.

بناء عليه، فان الامر يتعملر على ديوان المحاسبة ان يتابع مثل هذه المؤسسات فيها هو مجال اختصاصه. وللاسباب الواردة اعلاه، فان اللجنة ترى حفظ هذا الاقتراح.

معالي رئيس المجلس: الشيخ علي الفقيه.

الدكتور علي الفقيه: كنت قد ذكرت هذه النقطة اثناء مناقشتنا لبعض المقترحات في هذا الموضوع، بل قبل احالة هذا الموضوع الى اللجنة الادارية، وتساءلت عن موضوع قانونية

هكذا من الأشهل

ان نوكل الى ديوان المحاسبة مراقبة اموال الاتحاد العام للجمعيات الخيرية حقيقة انا لا أرى حفظ هذه الشكوى او هذا الاقتراح بل انني اطلب ان نحال الى الحكومة لتسد هذا الخلل التشريعي وان تقدم اليها مشروع قانون على صفة الاستعجال تحول ديوان المحاسبة والحكومة الاشراف على هذه الاموال العامة التي تهدر والتي ثبت ان هناك لصوصية وان هناك تجاوزات على هذا المال لذلك أرى ان يحال للحكومة حتى تأتينا بمشروع قانون يجعل الامر مربوط ومحافظ عليه، وشكراً.

اصوات: نتي على ذلك.

معالي رئيس المجلس: الأستاذ رئيس اللجنة.

السيد داود قوجوق رئيس اللجنة الادارية: بسم الله الرحمن الرحيم.

الواقع اللجنة الادارية تتصرف ضمن الصلاحيات المخولة لها اقتراح بقانون او مشاريع قوانين ليست من أعمال اللجنة الادارية لذلك اللجنة الادارية خارجه عن الموضوع ورات انها امام قضية خارجه عن اختصاصها فرأت حفظ الموضوع اما اقتراح بقانون ومشاريع قوانين هذا امر اخر يعالج خارج اللجنة الادارية ولا مانع من تقدم الاخوان بمشروع قانون ويحال الى الجهة المختصة وهي حتى ليست اللجنة الادارية، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ منصور مراد.

السيد منصور سيف الدين مراد: شكراً معالي الرئيس، اذا كان ديوان المحاسبة ليس منتمياً بمراقبة نشاطات الجمعية، الجمعيات

الخيرية الأردنية والمشاركة في عمليات السحب لليانصيب فمن هي الجهة القادرة على القيام بهذه المراقبة اذا هل ترك قطاع هام مثل قطاع الجمعيات الخيرية بدون مراقبة وهي كما تعلمون اموال عامة لا يد من إيجاد وسيلة للمراقبة واقتراح ان يتولى مجلس الأمة إيجاد اليه لرقابة نشاطات الجمعيات الخيرية، او معالي الرئيس انا أؤيد واثني على اقتراح سماحة النائب علي الفقير بتعديل قانون ديوان المحاسبة، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيخ علي.

الدكتور علي الفقير: شكراً معالي الرئيس، انا الحقيقة لا ادين قرار اللجنة واعرف انها تصرفت ضمن اطار ما يجولها النظام الداخلي لكن عندما نحول هذه الرغبة الى الحكومة حتى تعلق القضية فنحن نحيل اليها قضية انما قد نعطي ارشادات الحكومة بأن نقول يجب ان يسد هذا الخلل وعندئذ نواجه الحكومة حتى نجيب على شكوى او على هذا الاقتراح برغبة ان تقدم الى هذا المجلس بمشروع قانون مستعجل لذلك ليس هناك تجاوز لصلاحياتنا ولا ينحصر الامر في (١٠) نواب او نائب او (٥) نواب يتقدمون بمشروع، اقتراح بقانون مثلاً، لذلك أرى ان يحول الامر الى الحكومة معالي الرئيس وان يصوت على ذلك حتى تعالج هذا الخلل وحتى نحافظ على المال العام وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ احمد حويدي.

الدكتور احمد حويدي العبادي: شكراً معالي الرئيس، الحقيقة مع تأكيدني على ما

السيد المقرر: بالنسبة لاقتراح الأخ سعادة النائب هو يتكلم عن ديوان المحاسبة، واذا أردنا ان نعدل في خصوصية او صلاحية ديوان المحاسبة معناه اننا نتكلم عن تعديل في الدستور وليس القضية اقتراح بقانون فيما يتعلق بديوان المحاسبة لأن ديوان المحاسبة ايضاً قانونه سيمعرض على المجلس المقرر اما القضية المطروحة هي تختلف عن هذا الموضوع وهو إيجاد اليه بعيده عن الاقتراح وتخصيصه بديوان المحاسبة، وهذا يمكن ان يقدم اقتراح بقانون من قبل الاخوة، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ حسين مجلي، الأستاذ الدغمي.

السيد عبد الكريم الدغمي: شكراً معالي الرئيس، أرى ان الامر اصبح واضحاً فهناك اقتراح بأحالة الامر الى الحكومة لاجراء الدراسة وبيان ما اذا كان هناك امكانية او آلية لمراقبة هذه الاموال واقتراح اخر لحفظ الموضوع لذلك اقترح وقف النقاش والتصويت على هذين الاقتراحين، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، في مسجل عندي الأستاذ علاوي والأستاذ جمو، واحد مع وقف النقاش، استاذ علاوي مع وقف النقاش.

السيد عبد الحفيظ علاوي: انا بدي احكي في الموضوع، في ديوان المحاسبة هو المخول للاشراف المالي او متابعة هذه القضية للاموال العامة وفق ما ورد بقانونه وسبق ان طالبت قبل اكثر من دوره او اكثر من سنة ونصف بتعديل قانون ديوان المحاسبة ليشمل حتى الشركات العامة التي جزء كبير من اموالها اموال

تفضل به الزميلين الكريمين استاذ منصور مراد والشيخ علي الفقير انه ليس شرطاً ان يكون ديوان المحاسبة هو الجهة التي تراقب اذا كان قانونه يحول دون ذلك ولكن يمكن ان نقول ان تقوم الحكومة بالاشرف المباشر على املاك الدولة، عندما نقول الحكومة فالحكومة تستطيع ان تجد الآلية المناسبة للاشراف على هذه الاموال لأنها في مصاف الاموال العامة وفي علمي ان هنالك اقرار او على طريق الاقرار لنظام جديد يجعل الجمعيات الخيرية من حيث المال والاداريه تابع لاشرف وزارة التنمية ولاشراف وزارة الدولة، وهو امر ايضاً طالبنا به (٣٤) نائباً وقدمناه بكتاب رسمي الى الحكومة الموقرة، ولذلك انا اؤكد ما تفضل به الزميلين الكريمين بأن تقوم الحكومة بأن يبقى الاقتراح وان عدلنا به قليلاً لغايات النظام الداخلي او لغايات القانون في ان نحيل الامر الى الحكومة والحكومة قادرة على إيجاد الآلية الصحيحة لمراقبة هذه الاموال وهي بالملايين حقيقة بالملايين ولا يمكن ان تكون هذه المواد وهي اموال فقراء واموال الضعفاء بعيده عن رقابة الدولة، نحن لا نتهم احده، لكن يجب ان تكون هذه الاموال بعيدة عن رقابة الدولة الذين يقسمون على القران ويقسمون على الاخلاص في الدستور نضعهم تحت رقابتنا فكيف أولئك الذين يتسلمون مسؤولية الملايين دون ان يقسموا بميثاق كيف لا يكون ايضاً تحت رقابة الدولة، لذلك انا اؤكد واثني على ما تفضل به الزملاء بتحويل الامر للحكومة لترى الآلية المناسبة لأخضاع هذه الاموال ولهذا الاتحاد بسيادة الدولة الأردنية، شكراً معالي الرئيس. معالي رئيس المجلس: شكراً، الأستاذ المقرر.

عامة ومع ذلك فإن الفترة الدستورية قد انتهت ولم تقوم الحكومة بتقديم الاقتراح للمجلس بتعديل او مشروع تعديل القانون كذلك انا لا ارى ان يتولى غير ديوان المحاسبة القضية المالية، وليس القضية بتصوري قضية جهة رسمية او غير رسمية وانما قضية الاشراف المالي والتدقيق سواء للاتحاد العام او لل نقابات بشكل عام او للبنوك، وانا لا ارى ان يكون هذا الا قانون، لأن ايضاً عندك البنوك وايضاً عندك النقابات وعندك الاتحادات، وكثير من القضايا وانا اقترح ان تستعمل الحكومة لطرح مشروع قانون تعديل قانون ديوان المحاسبة وان تأخذ ذلك بعين الاعتبار، وانا سأقدم بطلب لاسأل عن تقصير الحكومة في عدم تقديم اقتراحي في موعده المحدد، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيخ جو.

السيد عبد الباقي جو: اننا مع وقف النقاش، وارجو من المجلس الكريم ان يؤيد ما تقدم به سماحة النائب على الفقير من حالة هذا الاقتراح الى الحكومة مع توصية ايجاد آلية ويسرعة ليشمل هذا الموضوع في المراقبة، لأن هذه الاموال اموال كبيرة جداً وهي تخص الفقراء والمساكين، ولذلك حق لا يضع الموضوع في اطالة النقاش فأرجو ان يحيل المجلس هذا الاقتراح مع توصية وان يصوت على هذا وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، اللجنة الادارية نسبت تنسيب بحفظ الاقتراح ضمن صلاحية اللجنة والنظام الداخلي، اقتراح آخر

ان يحول للحكومة كما ذكر الأستاذ الشيخ علي الفقير وأكد عليه الأستاذ الشيخ جو، فالأبعد هو عدم قبول اقتراح اللجنة الادارية وتوصية للحكومة بما ذكر، من يوافق على ذلك؟ التوصية للحكومة. اعيد الاقتراح مرتين ثلاث، من يوافق على التوصية للحكومة بأن تجد الآلية اللازمة لتنفيذ ما ذكر؟

السيد الأمين العام: ٣٤ - ٦٠.

معالي رئيس المجلس: ٣٤ من ٦٠، وموافقة على الاقتراح، شكراً، البند الذي يليه.

السيد المقرر: (٢) الشكوى رقم (٢٥٥) تاريخ ١٩٩٣/١/٢٣، والمقدمة للمجلس من الأشقاء: أسعد، عيس وسهيل نايف حبيب خوري، بخصوص طلب المساعدة في الحصول على الجنسية الأردنية. علماً بأنهم من مواليد الأردن، وقد أدوا خدمة العلم ووالدهم موجود في الأردن منذ عام ١٩٤٨، ولا يوجد لديهم ما يثبت شخصيتهم.

وترى اللجنة جواز النظر وإحالتها الى معالي وزير الداخلية والاجابة عليها خلال شهرة.

معالي رئيس المجلس: الأستاذ الدغمي نقطة نظام.

السيد عبد الكريم الدغمي: شكراً معالي الرئيس، نقطة النظام تتعلق بموضوع العرائض في النظام الداخلي لا يجوز قبول العرائض من غير اردني، النص في النظام لداخلي يقول لكل اردني ان يتقدم الى مجلس النواب بأي أمر يتعلق بالأمور العامة ولكن لا يجوز ان تقدم هذه

الشكوى الى مجلس النواب من شخص غير اردني ويتبين لكم من فحوى الشكوى أن مقدمها لا يحمل الجنسية الاردنية فأرى عدم ادراج هذه الشكوى على جدول اعمالنا وعدم بحثها في اللجنة الادارية في المجلس، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: قد اكون مضطراً لمخالفة الزميل ابو فيصل بسبب ان هذا مواطن موجود في هذا البلد، هذا موجود ويدعي انه اردني لكن الحكومة تمنعه من الاعتراف بهذا الحق فهو يشتكي على الحكومة لهذا المجلس انه مواطن اردني وانه يستحق بموجب قانون المواطنين والجنسية الأردنية انه يحق له ان يكون له جنسية اردنية وان يأخذ جواز سفر اردني هذه من ناحية حقيقة قد يخالف الأخ ابا فيصل فيها، لكنني انا ارى ان هذا المواطن بدل ان يلجأ لهذا المجلس باعتقادي ان هناك السلطة القضائية يجب ان يلجأ اليها ليحق حقه ان كان له حق وهي صاحبة الصلاحية في احقاق الحقيقة وبيانها للناس وايصال الناس الى حقوقهم، لذلك انا مع حفظ هذه الشكوى لهذا الاعتبار وليس للاعتبار الذي ذكره الزميل، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الأستاذ عبد الرؤوف.

السيد عبد الرؤوف الروابدة: شكراً سيدي الرئيس، ارجو ان أتي على ما ذهب اليه الزميل الأستاذ عبد الكريم الدغمي، وليس المجال مجال تفسير وخروج عن القواعد البرلمانية فمفروض بنا الدفاع عن حقوق المواطنين

الأردنيين وعرائض الشكوى التي ترفع اليها ثابت بالمادة (١١٢) انها حق لكل اردني ومن اراد ان يثبت اردنيته فمجاله القضاء، وبالتالي فأني ارجو وانا أحب لهم ان يحصلوا على الجنسية الأردنية لكنني لا اعتقد ان مجاها شكوى للمجلس النواب أزيد ما ذهب اليه الأستاذ عبد الكريم الدغمي لحفظ الشكوى.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الأستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة الادارية: بسم الله الرحمن الرحيم، بالنسبة للشكوى مقدم الشكوى يقول انه ادى خدمة العلم لا ادري ان كانت الحكومة الأردنية او القوات المسلحة الأردنية تدرب الأجانب غير الاردنيين ما دام ادى خدمة العلم كاملة فهناك امور متعلقة شكلية ادارية في اصدار جواز سفر وليس الا، ولو لم يكن اردنياً لما قام بأداء خدمة العلم وما اجبر على اداء خدمة العلم هذه من جهة، من جهة ثانية حقيقة اللجنة الادارية تغلق ابوابها اذا كنا نريد ان نجد مخارج اخرى مناطق اخرى، منافذ اخرى لبحث الشكاوى كل شكوى كل الشكاوى رفعت اليها يمكن القضاء أن ينظر فيها يمكن الحكومة ان تنظر فيها وهكذا، فنحن ننظر للشكوى التي ترد اليها ونعتقد انها شكاوى محقة ومن اردنيين لكن لسنا الجهة التي تقرر هو اردني ام لا نكتفي نحن بوجود دليل صغير انه يعيش هنا في الأردن منذ فترة طويلة ثم ادى خدمة العلم وهذا يكفي لاثبات انه اردني بالنسبة لنا والباقي طبعاً على الحكومة ان تدرس هذه الامور ودراسة مستفيضة وتمسكي لهؤلاء حقهم، وشكراً.

هكذا من الأشغال

معالي رئيس المجلس: شكراً، الأستاذ فخري قعوار.

السيد فخري قعوار: شكراً معالي الرئيس، الحقيقة أننا إذا سمحت لي معالي الرئيس ببحث أبحث عن أسلوب عمل اللجنة الإدارية، هذه اللجنة مهمتها حسب ما هي واردة في النظام الداخلي معنية في بحث الشكاوي، والشكايات والبيانات الخاصة والعامه ويخيل إلي أنها معنية ببحث الشكايات والبيانات الخاصة دون الشكايات والبيانات العامة منذ أن بدأت هذه اللجنة عملها هذه اللجنة واللجان التي سبقتها أيضاً لا تلتفت إلى القضايا العامة، القضايا الإدارية العامة والشكاوي العامة وينصب جل أوكل اهتمامها على البيانات والشكايات الخاصة وقضايا أفراد تماماً مما يجعل الأمر شبيهاً ببريد القراء الذي نشاهده في الصحف المختلفة، الحقيقة نقطة مهمة يعني أود أن ألفت نظر اخواني في اللجنة الإدارية إليها ألا هي قضية الرجوع إلى النظام الداخلي ولتحديد المهمات المطلوبة من هذه اللجنة وهي على تماس مباشر ومسؤوليتها تعود إلى أولها علاقة وصلة بالإدارة العامة وليست قضايا فولان به بحث عن عمل أو فولان ليس لديه جواز سفر أو قضايا فردية هناك قضايا عامة كبيرة ينبغي أن توليها هذه اللجنة اهتمامها وعنايتها هناك شركات ومؤسسات عامة ودوائر ووزارات وصل إليها شيء من الترهل شيء من الفساد قضايا كبيرة وكثيرة من اختصاصات ومن صلب اختصاصات اللجنة الإدارية ويكفي أسف اللجنة الإدارية لا تلتفت إلى ذلك، لذلك يعني رغبته فقط أن ألفت نظر اخواني بأهمية العناية

بهذه المسألة التي هي الشق التوأم من القضايا الرئيسية والمهمات الرئيسية المنوطة بهذه اللجنة، وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، في شيء يعني عدد استاذ فخري يعني أمثله على عدم الاهتمام بقضايا عامة أو خاصة حسب النظام الداخلي شكاوي عامة وخاصة وبيانات، أمثلة حتى الاخوان يستفيدون منها.

السيد فخري قعوار: معالي الرئيس، هي ملاحظتي جاءت من منطلق المتابعة لما يعرض علينا على هذا المجلس هذا مجلس نواب منتخب من الشعب برمته (٤) ملايين مواطن انتخبوا (٨٠) ممثل عنهم لا يجوز أن ننظر في قضية فرد يعني لديه شكوى شخصية فردية يمكن أن يحلها بمراجعة الجهة المعنية اعتقد أن لجنة منبقة عن ال (٨٠) عن مجلس النواب ينبغي أن يكون دورها أكبر من ذلك وإن تكون مهماتها أكبر من ذلك وإن تؤدي دوراً أكبر من ذلك، ليست لدي أمثلة محددة لكن من خلال متابعة القضايا المختلفة التي تطرح علينا يلاحظ أن هناك عناية خاصة بالقضايا الفردية وليست هناك عناية بالقضايا العامة هذا ما رغبته أن أقوله، شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الأستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة الإدارية: حقيقة نحن نلتزم بالنظام الداخلي، النظام الداخلي ينص بصراحة في المادة (١١٢) لكل إنسان لكل أردني الحق بأن يقدم عريضة شخصية امور خاصة به، وكذلك مجموعات من الناس،

الحال، أما اللجوء إلى المحكمة فيحتاج إلى بيانات خاصة ولذلك لا غبار هناك على مثل هذه الشكاوي بأن تحال إلى الحكومة لدراستها إن كانت تتفق مع الأصول المتبعة فعندئذ تتخذ قرارها بهذا الشأن والا إذا لم يصل المواطن إلى حقه وكان باستطاعته أن يلجأ إلى المحكمة بعدها يلجأ إلى المحكمة، شكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الأستاذ المقرر.

السيد المقرر: بالنسبة لما تفضل به الأخ فخري قعوار فيما يتعلق بوظيفة اللجنة الإدارية في المادة (٢٦) وهي تقول: ووظيفتها تدقيق الشكايات والبيانات الخاصة والعامه التي ترفع إلى المجلس، بمعنى أن الشكايات سواء كانت خاصة أو عامة ابتداءً ترفع من قبل المجلس أو برفع من قبل الأمانة العامة للجنة الإدارية نحن لا نحدد هذه الشكايات أو غيرها.

ثانياً: اللجنة الإدارية في مستهل الدورة العادية ومن خلال وسائل الإعلام المتاحة أعلنت في أكثر من مرة أنها على استعداد لتقبل الشكاوي العامة والخاصة بدون تحديد شريطة أن تكون الشكاوي فيها مصادقية وتجرد وموضوعية، أما ما عاجلته اللجنة الإدارية من القضايا العامة وهذا القرار رقم (٦) من ضمن القطاعات قطاع الصيادلة، والبيطريين، والاحراج، والدواجن، والتقسيمات الإدارية وغيرها هذه من القضايا العامة الكبيرة وكذلك قطاع ديوان الخدمة المدنية وقضايا ومشاكل متعددة إلى غيرها من القضايا في وقت زمني نسبي قصير بقرارات لا تتجاوز هذا القرار رقم (٦)، ولا تزال اللجنة أيضاً تدرجه

فالجداول التي أمامنا الآن في شكاوي من أفراد وفي شكاوي من مجموعات بالإضافة إلى ذلك في اقتراحات برغبة من النواب اما القضايا العامة قضايا الادارة العامة والتي من حق اللجنة الادارية ان تبحثها فبحاجة فعلاً إلى الوقت الطويل والعدد الكبير وقد كان عدد كبير من الزملاء في اللجنة الادارية لكنهم انسحبوا ولم يبقى إلا خمسة فقط. وهؤلاء لا اظن انهم يستطيعون ان يلموا بالقضايا العامة، القضايا الادارية العامة في هذا البلد لذلك تكتفي بالعرائض والاقتراحات برغبة لبعض القضايا العامة التي تستطيع عليها، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الأستاذ عبد السلام فريجات.

السيد عبد السلام فريجات: معالي الرئيس الحقيقة أنا أرى في هذا الموضوع أنه لا يتعارض مطلقاً مع النظام النظام يقول أعطى الحق للأردنيين صراحة هذا حق لهم بموجب النظام ولكنه لم يمنع هذا الحق عن غير الأردنيين، والأصل في القواعد العامة القانونية المتعارف عليها ورأي الفقه القانوني أن الأصل وفي الشريعة الاسلامية أيضاً أن الأصل في الأشياء الإباحة ما لم يرد التحريم أو التقيد، نعم مسؤول طالما هو على أرضك مسؤول نعم، الأصل أن السيادة تفرض على الأرض الجغرافية، الأمر الآخر معالي الرئيس أي أنه يتضح من هذا الطلب المقدم أو المعروض أنه أن مواطن يطلب الجنسية ويدعي أن له وجود على هذه الأرض وقد قام بخدمة العلم ومنح الجنسية عادة يتم بقرار إداري ابتداءً أما من معالي وزير الداخلية أو من مجلس الوزراء حسب مقتضى

الطلب من الأخوة ومن كل المعنيين ان يتقدموا بالشكاوى العامة او الخاصة للجنة على استعداد لأن تناقش بلا تمييز هاتين القضيتين، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ عتاب.

الدكتور احمد عتاب: شكراً معالي الرئيس، اظن ان اللجنة لم تدرس بعق قضية هؤلاء الاردنيين الغير اردنيين في نفس الوقت، كان الاولى ان تحصل اللجنة على معلومات اجتماعية من ذويم سواء كان الوالد او غيره، والاستئناس بقانون الجنسية الأردني هناك طبعاً كثيرون يطلبون الجنسية سواء كانوا من اصول عربية او غير عربية لذا كان الاولى على اللجنة ان تطلب او من وزارة الداخلية المعلومات اللازمة والكافية، لذا اقترح على وزير الداخلية الآن ان يتقدم بشرح هذه القضية لتعرف، كون هذه القضية لتعرف، كون هذه القضية، ولذا هؤلاء الاردنيين لم يستطيعوا الحصول على هذه الجنسية اذا كان من اصول ممكن ان يكونوا من غرة او من امريكا لا أدري، لذا هناك معلومات ناقصة في الحقيقة ارجو ان نعلم، واقترح على معالي الوزير ان يبيدنا وان تكفي بهذا القدر من الحديث عن هذه القضية، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ جمال الخريشا.

معالي وزير الدولة: سيدي الرئيس، بخصوص الاسماء الواردة وعملية تدريبهم في القوات المسلحة وحسب ما اعزله ان القوات المسلحة لا يمكن ان تدرّب انسان في هذا المجال

الا عندما يثبت هويته انه اردني، وشكراً.
معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ علاوي.

السيد عبد الحفيظ علاوي: بسم الله الرحمن الرحيم.
بدي التحدث عن نقطتين، النقطة الاولى انا ارى ان هذه من صلاحيات اللجنة ولها ان تتخذ قرار مناسب.

ثانياً: انا استغرب ان ينفي بعض زملائنا عنا صفة النظر في قضايا الناس مهما كانوا لأن عقيدتنا عقيدة انسانية ولأننا ايضاً جزءاً من الأسرة الدولية والعالمية ولأننا اولى من السويد التي اي مواطن يدخلها تقدم له الحكومة المحامي ويقيم على حسابها لمدة شهر لتبحث له عن حقوق كائنسان انا استغرب ان نقزم حضارتنا وان نقزم ثقافتنا، ولذلك أنا ارى يعني ان لا نقزم ثقافتنا وعقيدتنا اكثر من تقزيم (سايكس بيكس)، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ ابو عليم.

الدكتور محمد ابو عليم: معالي الرئيس انني اريد ان اذكر معاليكم في الدورة الثانية لهذا البرلمان، وكنت معاليكم رئيساً لهذا المجلس، معالي الرئيس ارجو تسمعي لأذكرك، لقد استخدمت نقطة النظام هذه بحق جماعة تقدموا لهذا المجلس بخرافن يطلبون وثائق جوازات اردنية وقلت لا يحق لغير الاردنيين التقدم بهذا الطلب لمجلس النواب الأردني ومعاليكم واغلب هذا المجلس رفض نقطة النظام هذه يومها انا اتهمت معاليكم انكم تخالفون النظام، فلأن

التقدم بطلب للحصول على الجنسية الأردنية وحتى اخر مقطع من مقاطع هذه العملية.

اما النقطة الثانية فهناك الاف الطلبات الموجودة لدى وزارة الداخلية من عرب وغير عرب تقدم ويتقدم أصحابها بها لغايات الحصول على الجنسيات الأردنية، وهناك مديرية مختصة في وزارة الداخلية بالاضافة الى مديرية الأحوال المدنية والجوازات حيث يصار في هاتين المديريتين الى تدقيق الطلبات وإعداد الردود على أصحابها شفاهة او خطياً، ومن هذا الباب اقول ان اللجنة الادارية الموقرة وابتداءً من المجلس الكريم اذا أراد ان يفتح الباب لاستقبال مثل هذه الاعتراضات سيكون لديه فوق طاقته بما يشغله في مثل هذا الشأن من الشؤون، طبعاً كما اسلفت نحن محكومون بقانون وابتداءً وانتهاءً هذه الطلبات التقدم بها في كل الأحوال لا يرتب حقاً لمقدميه وإنما المسألة مسألة تقديرية يعود تقديرها لمجلس الوزراء بعد ان يرفع التنسب اليه من وزارة الداخلية وفق حيثيات وصيغة معينة، كون صاحب هذا الطلب او أصحابه او احدهم خدم او ادى خدمة العلم لا يعني بالضرورة كما اوضح معالي النائب السيد الأستاذ علي الفقير انه اردني الجنسية اطلاقاً وتم حالات عديدة خدم أصحابها اما في القوات المسلحة او أدوا خدمة العلم لكنهم ليسوا من التسابعة الأردنية، وعلى هذا الأساس اوضح هذه الحقيقة للمجلس الكريم ولم يكون لدى وزارة الداخلية جواباً اوضح من مثل هذا الجواب الذي اوليت به لكي تكون الصورة كاملة امام المجلس الموقر، وشكراً سيدي الرئيس.

نحن ننظر في نفس النقطة، فالحقيقة لا يحق لغير الاردنيين التقدم لمجلس النواب الأردني بعرائض حتى لو كان هذا الموضوع انساني هناك محاكم وهناك جهات انسانية قد يذهب الى وزارة الداخلية وينظر في الموضوع، شكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، ذاكرتك قوية فتذكر الي بتحكي فيه، الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: شكراً معالي الرئيس، فقط اود ان ابين ان خدمة العلم وخدمة القوات المسلحة لا تعني انه اردني وأنا على علم ان جيشنا كان يسمى الجيش العربي فكان يدخله العراقي والسوري والسعودي وغيرهم واليهي. ولذلك خدم ضباط وضباط صف في القوات المسلحة ولم ينالوا تقاعداً لأنهم ليسوا اردنيين وإنما أعطوا مكافآت، لذلك لا اعد خدمته للعلم انه اردني هناك وثائق يجب ان تتوفر وفق قانون الجنسية الأردني باعتقادي ان وزارة الداخلية هي المعنية في هذا الأمر وإذا اتخذ معالي وزير الداخلية قراراً بأن هذا ليس اردني فيأمكنه ان يقيم دعوى قضائية على هذا القرار الاداري وعندئذ الفصل في هذا الموضوع للقضاء، فأرى ان لا نطيل البحث في القضية وانهاء النقاش في هذا الموضوع، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي وزير الداخلية.

معالي وزير الداخلية: شكراً معالي الرئيس، فقط من منظور قانوني ولغايات التوضيح للمجلس الكريم اود قول ما يلي:- ابتداءً نحن محكومون بقانون ينظم آلية

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم،

استاذ عويدي.

الدكتور احمد عويدي العبادي: الحقيقة

انا انني على ما تفضل به سعادة الزميل فخري قعوار بخصوص ما تنظره اللجنة الموقرة كما انني على ما تفضل به كل من سعادة النائب محمد ابو عليم وسماحة الشيخ علي الفقير، وانا شخصياً اعراف زملاء لنا في الأمن العام وصلوا عندما كنا في الخدمة انذاك وصل الى رتبة عميد وهو لا يحمل الجنسية الأردنية ومنحت لأولاده بعد وفاته تقديراً لخدماته، هذا يعني انه ليس شرطاً ان يكون اردنياً من يؤدي خدمة العلم، كذلك فان هذه الشكوى من اساسها لا يجوز ادراجها على جدول الأعمال لأنها لا تخص شخصاً اردنياً عندما يحصل على الجنسية الأردنية فيأمكنه ان يتقدم لمجلس النواب بموجب النظام الداخلي، وحقيقة عندما ننظر الى جدول الأعمال هنالك من القضايا البسيطة قد تكون على أهمية كبيرة جداً لطلابها ولقديمتها لكن اعتقد انها من الأهمية بحيث تشغل وقت المجلس الموقر كل هذا الزمن وكل هذا الوقت ونجلس ونتباحث فيها وقتاً طويلاً، انا حقيقة أرى عدم النظر في هذه القضية لأن مقدمها غير اردني ولأن كما كنا واسلفنا وبعض الزملاء ومعالي الوزير بأن خدمة العلم لا تعني التمتع بحقوق الجنسية الأردنية وهذا أيضاً شيء اعزقه من خلال خدمتي البطولية في جهاز القوات المسلحة، لذلك أرى حفظ هذا الطلب وعدم النظر إليه وأيضاً عدم النظر في أي قضية مشابهة في المستقبل إلا لشخص يحمل الجنسية الأردنية وذلك بموجب النظام الداخلي، واقترح اقتبال باب النقاش

والتصويت على ذلك، شكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيخ

عبد الباقي جو.

السيد عبد الباقي جو: الشكوى في حد ذاتها ليست قانونية من حيث المضمون لأن المشتكين يطالبون بجنسية أردنية ولا يطالبون بجواز سفر اردني فلو كانوا اردنيين حقاً لطالبوا بمنحهم جوازات سفر اردنية، واعتراف منهم انهم ليسوا اردنيين انهم يطالبون بالجنسية والمجلس على شكوى للأجانب الذين يطالبون في جنسيات اردنية اما من ناحية الخدمة فالفرق كبير بين خدمة العلم والاستخدام في القوات المسلحة او اجهزة الأمن وغيرها في البلد فلا يجوز مطلقاً حمل أي مقيم في هذا البلد لا يحمل الجنسية الأردنية على ان يخدم العلم مرة مستتين، والنقطة الثالثة فانا لست مع الأخ الزميل فخري قعوار الذي حاول ان يس اللجنة الادارية التي اعتبر ادائها مثالاً في هذه الدورة، فعلاً هذا المجلس بغض النظر عن الذين توجهوا الى صناديق الاقتراع هم يمثلون الشعب الأردني بكامل ثرائه وطبقاته، ولا يجوز لنا ان نتنظر هذا الشعب بكامله ان يتقدم لهذا المجلس بشكوى او لمذكره او عريضة، فالمواطن الذي يتقدم علينا ان نتقبل شكواه وعريضته وان ننظر فيه اذا كان قد تقدم ضمن الأنظمة المرعية في هذا المجلس، ولذلك انا لا أؤيد ان تنتظر الشعب بكامله حتى يقدم شكوى ولكنني فهمت مع قلة فقهي في اللغة العربية من مضمون مناقشة الزميل فخري قعوار ان هناك شركات تقدمت بشكوى واللجنة الادارية أهملت هذه الشكوى، فان كانت هناك شركات تقدمت بخدمات بشكوى فعلى اللجنة

الادارية ان تنظر فيها وان لا تهملها، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم،

اعتقد ان الأمر قد تكلم فيه فوق (١٦) اخ، هل هذا الأمر يعني يستحق كل هذا النقاش؟ قبول شكوى او عدم قبولها، معالي وزير الدولة الأستاذ جمال الخريشا.

معالي وزير الدولة: سيدي اود ان اوضح ان خدمة العلم شيء والخدمة في القوات المسلحة واجهزة الأمن شيء آخر، فخدمة العلم لم يكن هنالك أي إنسان يخدم خدمة العلم إلا ومعه الجنسية الأردنية وبالتالي من هو الكان يقبل ان يدخل ويؤدي خدمة العلم وهو غير اردني فأرجو فقط ان اوضح هذه النقطة، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم،

إخواني يعني اللجنة طلبت تحويلها للحكومة والحكومة تنتظر فيها وتجب كما ترى حسب القوانين المرعية، هل هناك قضية؟ كملوا النقاش، الأستاذ محمد المرعر، تفضلوا لا خلتنا ماشين توكلوا على الله، الأستاذ محمد المرعر، عفواً محمد المرعر غير موجود، الأستاذ سليمان عرار تفضل.

السيد سليمان عرار: شكراً سيدي

الرئيس، الحقيقة انا ما كنت بدني احكي بالموضوع أشبعوه الاخوان بحث لكن لأن المبدأ المهم فيه كيف تعمل اللجنة الادارية وهي تقوم بعملها فعلاً خير قيام ونشطة لكن المرائض التي الناس يتقدموا فيها كثيراً فتتخيل انفسنا في بلد كمصر عددها (٦٠) مليون او بلد كالعهد، هل من المعقول كل شخص في الهند يتقدم يذهب الى البرلمان ويشغله هذا الاشغال؟ الجواب لا،

انا اعتقد ان عمل اللجنة قاصر في الحالات التي تكون فيها مخالفات كان يصدر القضاء قراره بمنع الجنسية لشخص ويرفض وزير الداخلية عندئذ يلجأ للجنة الادارية اما شخص تقدم لوزير الداخلية ووزير الداخلية قرر يستطيع هذا الشخص ان يطعن لدى القضاء ولا مشكلة فالقضاء موجود ونحن ما لازم نحل محل القضاء والا استسهلونا الناس واصبح كل الشغل يجي علينا في سلطة اخرى ثالثة تراقب تنفيذ وزير الداخلية او غيره للقوانين فنحن رقيين على السلطة التنفيذية من حيث تطبيق القانون ان جاءت وزارة الداخلية وقالت ما يتفقد رغم ان هذا تنطبق عليه كل الشروط وهنالك قانون او حكم فيه، في هيك حالة تتدخل اللجنة الادارية مع الاحترام الكبير لاشخاصها ولحجم عملها وانجازاتها، فسيدي الرئيس، ابتداءً نحن الذي نقرره هنا مبدأ وليس هذه القضية بالذات، من حيث المبدأ من حق الناس انهم يلجئونا ما دام نظامنا يسمح وحتى لو كان اجنبي من حقه ان يلجأ لنا نحن ناس تمشل العرب وتمثل العروبة وقيمها ما بصير لو كان اجنبي مقيم عندنا وأوفي ولنا في ان نصوه او المقدره بأن نصون وضعه، هذا من حقه ان يلجأ إلينا ولا نرفضه، وزير الداخلية القرار التي قرره اللجنة احالة الأمر الى وزير الداخلية وهو قرار سليم وتوجه سليم حسب المرحي والممكن والتي كان جاري العمل عليه لأن مناقشته هذه المناقشة المستفيضة والقول بأن، هل التي أدى خدمة علم او كان في الخدمة العسكرية هل هو اردني او غير اردني كثير من الاخوان الذين كانوا يأتوننا ما يعرفوا انهم مش اردنيين الا عند التقاعد

هكذا من الأشغال

يكشف ان هومش أردني، فكنا نسارع بسرعة الى مجلس الوزراء لنستصدر له قرار بأنه ادى خدمة العلم او ادى الخدمة العسكرية ودائماً كانت الدولة تستجيب دائماً في كل الحكومات فلا توجد مشكلة في هذه القضية بالذات اما من حيث المبدأ المطلوب تقدير هذا المبدأ ان نحن لسنا بديل عن الجهات الأخرى إلا في حالات تردد هذه الجهات او عدم تنفيذها للقوانين، وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الأستاذ عبد الرؤوف الروابدة.

السيد عبد الرؤوف الروابدة: اشارك الأخ الزميل معالي سليمان عرار بأن موضوع البحث ليس موضوع منح الجنسية لهؤلاء الأشخاص من عدمهم الموضوع الرئيس الذي نظرحه هو انه لا يحق لأحد غير أردني ان يتقدم بمرضية لمجلس النواب، هذا هو الأساس الأصلي والذي يحكمنا ليس عواطف وليس محاولة تقديم وليس اعتداء على إنسانية الإنسان ما يحكمنا تشريع بين يدينا ما يحكمنا نظام داخلي حدد لنا الراجيات وقال ان حق تقديم العرائض هو حق للاردنيين وليس حق لغيرهم.

ثاني هذه الأمور اقر معالي الرئيس ما هو نوع الشكاوى التي نستقبلها جزء من شكاوانا السابقة على الحكم الإداري انهم كانوا يحلون القضايا الحقوقية بين الناس وقلنا لهم هذا من مسؤولية القضاء ماذا لو انه لشخص.

* وهنا انصت الجميع للاستماع لأذان المغرب *

معالي رئيس المجلس: تفضل استاذ عبد الرؤوف الروابدة.

السيد عبد الرؤوف الروابدة: شكراً سيدي الرئيس، ان حق الرعاية الأردني حق متاح وتنولاه الدولة ونحن لسنا في هذا المكان نناقش حق غير الأردني المقيم على أرض الأردن عربياً كان او اجنبي بالرعاية نحن نناقش في هذا المجال حق اللجنة الادارية في بحث العرائض والشكاوى، ثم لو كان اردنياً سيدي الرئيس، هل كل شكوى ستقبل؟ ماذا لو ان شخص ادعى ان له ديناً بذمة شخص ولم يستطع تحصيله، هل ستولى معالجة هذه القضية؟ سيدي الرئيس لقد اوضح النظام الداخلي ان اللجنة الادارية توصي بأحد امرين اما حفظ الشكوى واما احوالها الى الحكومة لتتخذ اجرائها بمعنى ان المجلس لا يصدر توصية او قراراً بالموضوع وانما اذا اعتبر ان للقضية بعض من حق احوالها للحكومة بأجرائها، أخيراً أرجو أن أقول ان الجنسية حق من حقوق السيادة لا يترتب لأحد بالأقامة او بالولادة، ولكنه حق تملك الدولة ان تعطيه كما تملك ان تحرم منه وليس من حق احد الا اذا كان من ابناء الوطن، شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ حسني الشياح.

الدكتور حسني الشياح: شكراً معالي الرئيس، بعد ان جرينا كل قدرتنا على رفع المنسوب ونصب المروءة أرجو وقف النقاش في قضية لا تستحق كل هذا النقاش والتصويت بل توصية اللجنة، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟
الآن عندنا تنسيب اللجنة بتحويل القضية لرفعها الى الحكومة، والأبعد هو ان حفظ هذه القضية، فمن يرى حفظ هذه القضية؟

السيد الأمين العام: ١١ - ٤٥.

معالي رئيس المجلس: ١١ من ٤٥.
من يرى الموافقة على قرار اللجنة الادارية؟

السيد الأمين العام: ٢٨ - ٤٥.

معالي رئيس المجلس: ٢٨ من ٤٥،
وموافقة حسب قرار اللجنة، البند الذي يليه.

السيد المقرر:

(٣) الشكوى رقم (٢٦٥) تاريخ ١٩٩٣/١/٢٥، والمقدمة للمجلس من أهالي قرية الحديب وابو الملح / بدر الجديدة، بشأن ايصال الخدمة الهاتفية الآلية الى منازلهم، حيث انهم منذ أكثر من عشرين عاماً وهم يطالبون بإيصال الهواتف الى منازلهم.

«تري اللجنة جواز النظر واحالتها الى معالي وزير البريد والاتصالات والاجابة عليها خلال شهر».

معالي رئيس المجلس: موافقة.

السيد المقرر:

(٤) الشكوى رقم (٣٠٤) تاريخ ١٩٩٣/١/٢٨، والمقدمة للمجلس من اصحاب وسواقي خط اسكان ماركا الشمالية - التطوير الحضري، بشأن الباص العمومي رقم

(٦٦٧٨) الذي يعمل على خط المدينة الرياضية - ترخيص الشاحنات والذي حول اتجاهه من الخط السابق الى خط اسكان ماركا الشمالية بموجب تصريح مؤقت قابل للتجديد، مما أثر ذلك على اصحاب وسواقي السيارات العاملة على هذا الخط.

«تري اللجنة جواز النظر واحالتها الى معالي وزير الداخلية والاجابة عليها خلال شهر».

معالي رئيس المجلس: موافقة.

السيد المقرر:

(٥) الشكوى رقم (٣٢٦) تاريخ ١٩٩٣/١/٢٨، والمقدمة للمجلس من موظفي قسم التوزيع / مؤسسة المواصلات السلوكية والاسلوكية، بشأن مطالبهم بصرف علاوة صعوبة العمل لهم استناداً الى قرار مجلس الوزراء رقم (٩٣٤١) تاريخ ١٩٨٩/١/٣٠، المتضمن أسس منح العلاوات للموظفين المشمولين به وفق نظام العلاوات الموحدة رقم (٢٣) لسنة ١٩٨٨. وبما أن «وظيفة جابي» واردة في هذا القرار، فانهم يطالبون بتنفيذه لتشملهم علاوة صعوبة العمل.

«تري اللجنة جواز النظر واحالتها الى معالي وزير البريد والاتصالات والاجابة عليها خلال شهر».

معالي رئيس المجلس: موافقة.

السيد المقرر:

(٦) الشكوى رقم (٣٥٢) تاريخ ١٩٩٣/٢/١، والمقدمة للمجلس من الموظفين غير المصنفين / الفئة الرابعة العاملين في

هكذا من الأشغال

المؤسسات والدوائر الحكومية، بخصوص مطالبهم باختصاصهم لقانون التقاعد المدني بدلاً من قانون الضمان الاجتماعي، واحتساب سنوات الخبرة لهم خدمة عند تصنيفهم. حيث أن معظمهم قد مضى على خدمته أكثر من عشرين عاماً دون تصنيف وهي فئة قد أصبح عددها قليلاً.

وترى اللجنة جواز النظر وإحالتها إلى سيادة رئيس الوزراء والاجابة عليها خلال شهر.

معالي رئيس المجلس: موافقة.

السيد المقرر:

(٧) الشكوى رقم (٣٥٣) تاريخ ١٩٩٣/٢/١، والمقدمة للمجلس من المدير العام لشركة دار مهنا للهندسة المهندس محمد مهنا والمتعلقة بالعطاء رقم (٩٢/٧١٢) مؤسسة الاذاعة والتلفزيون - أجهزة رقمية، والذي تشكو الشركة المذكورة من عدم السماح لهم بمتابعة عطاءهم لدى دائرة اللوازم العامة، مما لم يعطهم المجال لمقارنة اسعارهم ومواصفات عرضهم مع أسعار ومواصفات الشركة التي سيحال عليها العطاء والتي استقر لدى اللجنة في دائرة العطاءات أن تحيل العطاء المذكور عليها، دون اطلاق الاخيرين مخالفة بذلك نصوص فتح العطاء أمام المشتركين في العطاء مدار البحث او من ينوب عنهم، وبالرغم من مناقشة المسؤولين في مؤسسة الاذاعة والتلفزيون وعمل جميع المستويات الفنية والادارية، وبالرغم من عدم الوضوح في الاجابة عن استفسارات شركة دار مهنا للهندسة، فإن الشركة تطالب بالاطلاع

على جميع الامور المتعلقة بالعطاء المذكور والاسباب التي أحيل بها العطاء الى غيرها، بالرغم من توافر الاسعار المناسبة، وكذلك المواصفات الفنية المطلوبة.

وترى اللجنة جواز النظر وإحالتها إلى معالي وزير الاعلام والاجابة عليها خلال شهر.

معالي رئيس المجلس: استاذ عبد الرؤوف الروابدة.

السيد عبد الرؤوف الروابدة: إلى الوزير المرتبطة به دائرة اللوازم العامة حيث يجري دراسة العطاءات وإحالتها، ودائرة اللوازم العامة إحدى دوائر وزارة المالية وأي دائرة أخرى تحتاج إلى أجهزة متخصصة تطلب من هذه الدائرة أن تطرح العطاء وتحيله فالسلطة المسؤولة هي لجنة العطاءات في دائرة اللوازم العامة المرتبطة بمعالي وزير المالية ولذا أرى أن يحال الأمر إلى معالي وزير المالية للرأي لأنه صاحب القرار شكراً.

معالي رئيس المجلس: ونحول حسب الأصول، موافقة نعم.

السيد المقرر:

الشكوى رقم (٣٩٩) تاريخ ١٩٩٣/٢/٦، والمقدمة للمجلس من موظفي وزارة المياه والري، المحالين على الاستبعاد والتقاعد والموظفين الذين أنهت عقودهم بصورة تعسفية قبل أن يكملوا سنوات التقاعد المقررة بحددها الأدنى (عشرين عاماً)، منهم من يحمل شهادة الدكتوراه وله خبرة طويلة داخل وخارج المملكة وهم من المبرورين في الاردن في مجال

المياه، وعين موظفون جدد بدلاً منهم بحجة التطوير الاداري، وليس لهم خبرة في مجال المياه كخبرة الذين تم استبعادهم.

وترى اللجنة جواز النظر وتحويلها لسيادة رئيس الوزراء والاجابة عليها خلال ثلاثة اسابيع.

معالي رئيس المجلس: الأستاذ حسني الشيبان.

الدكتور حسني الشيبان: الحقيقة قبل أن نوافق أو لا نوافق أرجو من مقرر اللجنة أو رئيسها توضيح حيثيات هذه المشكلة لأن هناك يقول عدد من الموظفين لا تعرف من هم، وما هي اسباب شكواهم؟ تفصيلاً وعدد من الموظفين عينوا وكأنهم هناك أحياء أم عينوا بدون حق بغير حق أرجو توضيح أبعاد هذه المشكلة قبل أن نحيلها وقد لا تستحق الأحالة وإذا كانت تستحق نوافق على إحالتها، شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ مقرر اللجنة.

السيد المقرر: الذين تقدموا بالشكوى ووقعوا عليها ثلاثة من الأخوة، أحدهم كان يعمل مديراً لمصادر المياه والثاني قبل أن ينقل لوزارة المياه كان يعمل في مجال النفط ومسؤول عن استكشاف النفط والثالث أيضاً عمل مديراً للسدود، هؤلاء الثلاثة هم الذين وقعوا وتخصيصاً على الشكوى نيابة عن بعض الأخوة الذين لم يذكروا اسمائهم في العريضة، من حيث مناقشة اللجنة الادارية لهم والشكوى التي تقدموا بها أيدوا أن هناك قراراً تعسفياً لا يوجد في ملفاتهم أو حركتهم الوظيفية أو ادائهم الفني

ما يمكن أن يوصلهم إلى قرار إنهاء الخدمة سواء كان استبعاداً أو إحالة إلى التقاعد أو إنهاء العقد، بالعكس بل هم طرخوا أن البديل الذي وظفته وزارة المياه والري هو بديل بجميع المعايير أدنى من المواصفات الفنية والكفاءات التي يتمتع بها، ولذلك لم يجدوا مبرراً من هذه الزاوية على إحالتهم، الأمر الثاني هناك ظلم لأحد الأخوة الذي كان يعقد ولمدة فترة زمنية طويلة كان الأولى أن تتولى الوزارة رعاية هذا الموظف أو المستخدم حتى تستطيع أن تعالج قضية الخدمة الطويلة التي خدمها، وكما علمت مؤخراً مشافهة أن هناك معالجة لهذه الحالة عن قرب في وزارة المياه والري، لكن الشكوى بمضمونها العام الكفاءة الفنية الكفاءة الادارية، العمر، الزمن، الصحة، كل ذلك متوفر لدى هؤلاء، بالإضافة إلى أنهم يقولون أنهم في مراكزهم الوظيفية كانوا يقفون حجرة عثرة أمام بعض القضايا التي كانت تصير الوزارة على أن تنفذها، كما هو مخالف للقانون. ولذلك ارتأت الوزارة حتى تتخلص من هذه العثرات هذا منطوق شكوتهم حتى تتخلص من هذه العثرات أن تزيح أمثالهم عن الطريق وبالتالي الأتيان بغيرهم مما لا يزال حديثاً. هذا منطوق الشكوى، لكن اللجنة الادارية نظرت إلى الموضوع من الزاوية الموضوعية المتجردة عنهم كفاءات وأن ملفاتهم لا يوجد بها ما يجمل كما أن ادائهم الفني أو خبراتهم الفنية عالية، ولذلك إذا كان القضية متعلقة بالتطوير الاداري فهم في سلم الادارة المتقدمة هؤلاء الناس، ومن هذه الزاوية ارتأت الوزارة أو اللجنة الادارية أن تحيل هذه القضية حتى تأخذ مدى إبعاد لدى الجهات المختصة التي

هكذا من المأهول

اصدرت القرار ان قضايا الاستيداع من مجلس الوزراء، ما هو الامر او الحجة الذي استند اليه مجلس الوزراء في احالة هؤلاء الناس، علماً ان مثل هذه القضايا ليست في وزارة المياه فقط ايضاً في وزارات اخرى نرى احالات وانهاء خدمات واستيداع على مثل هذه الصورة نريد من تحويلها لسيادة رئيس الوزراء وللمجلس الوزراء ان يلغي مثل هذه الذهنية وتستبدلها بذهنية اوسع ومتفتحة، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، هل يوافق المجلس الكريم على الاقتراح؟ حتى لا نرفع الجلسة احببنا نصلي المغرب، نرجع من اجل نقطة واحدة، تفضل الاستاذ الدغمي.

السيد عبد الكريم الدغمي: شكراً معالي الرئيس، الحقيقة معالي الرئيس والاخوه زملاء يجب ان نفرق بين نوعين من الرقابة، الرقابة البرلمانية على اداء الحكومة، والرقابة القضائية على اداء الحكومة، هذا البند يدخل ضمن الرقابة القضائية على اعمال السلطة التنفيذية هذا لا يدخل ضمن الرقابة البرلمانية على اعمال الحكومة لان الحكومة طبقت قانوناً عندما احالت هؤلاء على التقاعد او احالتهم على الاستيداع او احالتهم او انتهت عقود البعض منهم، لذلك لا نستطيع نحن ان نراقب عمل الحكومة عندما تطبق قانوناً نحن نراقب الحكومة اذا خالفت القانون ونحاسب الحكومة اذا خالفت القانون، لكن النوع الاخر من الرقابة انما اذا تمسكت باستعمال القانون تراكمها السلطة القضائية وقد اعطينا صلاحيات في قانون محكمة العدل العليا لكل متضرر ان يظن امام المحكمة بقرار الجهة

الادارية الحكومة او الوزير او اي موظف عمومي قد اكون انا مع هؤلاء الموظفين ومع مطالبتهم وقد يكون ظلم هؤلاء الموظفين وقد يكون ضريبهم لكن ليس مجال مراقبة البرلمان على الحكومة هذا المجال كما قلت البرلمان يراقب اداء الحكومة من النواحي السياسية ومن ناحية مخالفة القانون، اما والحكومة تطبق قانوناً فمجال الرقابة هو محكمة العدل العليا وشكراً، ولذلك اقترح حفظ الموضوع.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ المقرر.

السيد المقرر: يا سيدي انا اريد ان الفت انتباه معالي الاخ ابو فيصل اذا كان هذا ليس من اختصاص مجلس النواب، فهل من اختصاصه ان يناقش قضايا التعيينات لدى الدوائر والمؤسسات والوزارة اذا كنا في الانهاء لا نراقب اما في التعيين نراقب، فالقضية حقيقة القضية متساوية في الذهاب وفي الاياب وهذا من شؤون مجلس النواب لانها قضية ادارية ترتب عليها حكم قانوني فنحن نعالج القضية التي ترتب عليها تطبيق القانون، ولذلك هذا من رقابة المجلس، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي وزير المياه.

معالي وزير المياه والري: شكراً معالي الرئيس، استغرب من اخي المقرر الزميل انه لنتيجة ان هؤلاء احيوا للتقاعد او للاستيداع وقرر ان ملفاتهم وكأنه قرأ ملفاتهم مع العلم انني لم اسأل عن هذا الموضوع، ويظهر ان اللجنة الادارية لديها من الأوراق ما يكفي ولم يتم المقرر بجرد الشكاوي من هؤلاء الأشخاص، او أي

ولا أرى ان نتحدث فيها بشكل شخصي وانا مع قرار اللجنة وايضاً نتحدث عن عينوا بدل منهم كذلك حتى نقطع الشك باليقين وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي نائب رئيس الوزراء الأستاذ ذوقان الهنداوي.

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم: معالي الرئيس لا احد يستطيع ان يصادر حق مجلس النواب في التحدث عن أي موضوع ومنها موضوع الاحالات على التقاعد او التعيينات ولكن قطعاً الحديث عن هذا الموضوع بالذات من حيث الجوهر عن موضوع احالة بعض موظفي وزارة المياه على التقاعد في هذه الجلسة بالذات بعد ان اصدرت اللجنة الادارية توصيتها لرفعها الى الوزير اعتقد بأن حسب النظام الداخلي حديث مجلس النواب عن هذا الموضوع من حيث الجوهر سابق لأوانه النظام الداخلي واضح وصريح يقول بأن اللجنة الادارية امامها ان تتبع إحدى طريقتين لا ثالث لهما اما ان ترفع الامر للوزير واما ان ترفض الشكاوى توصية اللجنة الادارية ان ترفع الامر للوزير ثم الوزير يجيب ويعيد الموضوع للمجلس خلال شهر عندئذ يمكن البحث في الموضوع بناءً على او على اجابة الوزير الامر واضح جداً المادة (١٧) تفحص اللجنة الادارية ما احيل عليها من الفرائض وتبين في تقريرها: أولاً: ما يجب ارساله للوزير. ثانياً: ما ينبغي رفضه.

يعرض رئيس المجلس رأي اللجنة على المجلس للفصل فيه اما ان يروح للوزراء واما يرفض وعلى اللجان الى اخره، يجيب الوزراء

موضوع اخر وهو أنه في قرار لم اسأل عنه او الأسباب او اطلع على ملفاتهم لأن ملفاتهم لدى الوزارة، مع العلم انه بابي مفتوح لأي عضو من هذا المجلس في كل الاوقات والان تأتي بنتائج ويقرر هو واللجنة الادارية عن الحكومة او عن الوزير المسؤول عن اداء هؤلاء الأشخاص عن اداء هؤلاء الموظفين وكأنني انا متعسف او يفي وبينهم شيء شخصي هذا ليس هو الموضوع وأرجو من الاخ اذا المجلس الكريم قرر في تحويل هذا الموضوع الى الحكومة أرجو ان يرسل جميع الأوراق المقدمة منهم للنظر في هذا الموضوع، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الأستاذ علاوي.

السيد عبد الحفيظ علاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

اعتقد ان هذا الموضوع يقودنا الى قضية الاحالات على التقاعد بشكل عام ويقودنا ايضاً للتعيينات ولذا ارى ان هذه القضية قضية مهمة ولا بد من الحديث فيها وان يكون هناك فيها اجراء موضوعي وقانوني يعاني كثيرون من هذه القضية ولا بد ان يكون هناك سياسة واضحة لدى الحكومة حتى لا تبقى هذه القضية يتحدث فيها بطريقة غير موضوعية، هناك كلام عن الاحالات على التقاعد وهناك كلام عن من عينوا مكانه هؤلاء وناس يقولون انهم عينوا (٣ من ٤) من منطقة واحدة وكل منهم من منطقة داخل هذه المنطقة لا بد من توضيح هذه الحقيقة ولذا ارى انه لا بد من النظر في الشكاوى وفعلاً تبين وزارة المياه كل حقائق موضوعية فيها وان تتاح الفرصة ليطلع الجميع هذه قضية عامة

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم،
الأستاذ يوسف الحصاونة.

السيد يوسف الخصاونه :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.

معالي الرئيس لا بد ان نعترف جميعاً ان
التعيينات والأحالات في كثير من الأحيان تجري
في وفق غير حضاري والتقييم ايضاً قد يكون
المقيم اقل خبرة ومعرفة من الذين قيموا وفصلوا
انا لا اريد ان اعلق على احقية وزارة الري في
فصلهم او احالتهم على الاستبداء لان

المعلومات ناقصة، لكن أريد ان اقول لآخواني وللحكومة احتراموا كبره الموظف إذا كبر في الوزارة احتراموا كبره الموظف اذا جاء وزير اصغر منه (١٠ او ٢٠) سنة واقله درجة علمية منه واقل معرفة في الحياة العامة منه، احتراموا كبره الموظف، وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم نحن
اتفقنا في هذا الموضوع المعروض علينا اما ان
نحيلها او نحفظها هذا الموضوع، فهناك اقتراح
بحفظ هذه المعاملة، من يرى حفظ هذا
الموضوع ؟

السيد الأمين العام: ١٧ - ٤٢ .

معالي رئيس المجلس: من يرى أحوالها
إلى الحكومة حسب طلب اللجنة؟ من يوافق
على قرار اللجنة؟ الرجاء التأكيد على ذلك رفع
الأيدي الموافقة على قرار اللجنة.

٢٥ شاييف كيف، اذاً نحال الى اللجنة،
شكراً السيد المقرر اذا سمح لي الاخوان اخواني
النواب، هناك بقي بند، اذا سمحتم قبل ان
نعطي الدور لأي من الاخوان هناك بند على
جدول الأعمال، لا ما بحثنا الآن لن نكمل
جدول الأعمال، جدول الأعمال بند.

٦. تقرير حول غياب واعتذارات السادة النواب عن حضور الجلسات ومن الجلسة الحادية عشرة وحتى السادسة عشرة.

جدول بعدد ايام الغياب بعمرة او بدون عمرة للسادة الثواب
من تاريخ ١٧/١/١٩٩٣ - ١٠/٢/١٩٩٢

اسم الطالب	عدد ايام الغيب	عدد ايام الحضور	عدد ايام الغيب	عدد ايام الحضور	تاريخ الميلاد
١. سعادة السيد يعقوب قرشي	٦		١		سنة ١٩٩٣ / ١ / ١٧
٢. سعادة الدكتور عبيدة السور	١				سنة ١٩٩٣ / ٤ / ١٠
٣. سعادة السيد احمد الكفاين	١				سنة ١٩٩٣ / ١ / ١٧
٤. مهدي السيد عبدالكريم الدخعي	١				
٥. سعادة السيد زياد ابو عقرب	١				
٦. سعادة الدكتور علي القلعي	٢				
٧. فضيلة الشيخ عبدالمسلم ابو زعل	٣				
٨. سعادة السيد عبيدة زويقات	١				
٩. سعادة السيد فهد النسي	١				
١٠. سعادة الشيخ جبالقي جوهر	١				
١١. سعادة السيد محمد المومر	١				
١٢. سعادة السيد زياد الفويج	٢				
١٣. سعادة الشيخ فيصل البازي	٤				
١٤. سعادة الدكتور هادي سيد	٤				
١٥. سعادة الدكتور احمد الكرفحي	١				
١٦. سعادة السيد عبد السلام فرحات					
١٧. مهدي السيد سلامة التومري					
١٨. سعادة السيد عصي الزعولي					
١٩. سعادة السيد عصي الزعولي					

معالي رئيس المجلس: أرجو أن يسمع الجميع فقط ليسمع الجميع وانتم تعرفون هذا، المادة (١٢٣) الأخ الأمين العام تقرأ ويلخص التقرير للأخوان ونرى إجراء الأخوان على هذه المادة وتقرير اللجنة وتقرير الأمانة العامة الذي بين أيديكم، المادة (١٢٣) تقرأ.

السيد الأمين العام: نعم معالي الرئيس، المادة (١٢٣) من النظام الداخلي لمجلس النواب تنص على ما يلي:-

على السكرتير أن يرفع في كل اجتماع تقريراً بأسماء الأعضاء الذين لم يحضروا الاجتماع الذي سبقه وعلى الرئيس أن يأمر بقراءة ذلك التقرير، فإذا ظهر للمجلس أن التغييب لم يكن ناشئاً عن عذر مشروع فله أن يقرر بأكثرية الآراء حسم مبلغ من مخصصات العضو المتغييب عن كل جلسة تتناسب مع ميادياته.

معالي رئيس المجلس: إذا سمح لي الأخوان هناك استفسار عن التقرير بالحضور والغياب الذي بين أيديكم، أن كان هناك أي استفسار فنحن على استعداد ونعرض عليكم هذا بناءً على ما جاء في النظام الداخلي الأستاذ أحمد الكفاوين.

السيد أحمد الكفاوين: شكراً معالي الرئيس، مثبت في جدول غيابي يوم ١٩٩٣/١/١٧ بدون عذر وقد تعطلت سيارتي وهاتفت الأمانة العامة من مركز دفاع مدني القطراني، وهاتفت الأمين العام ولم أجده وهاتفت مكتبه وقلت له سيارتي معطلة وأنا في الطريق، مثبت هنا أنه بدون عذر.

معالي رئيس المجلس: مقبول بارك الله فيك، الأستاذ عبد العزيز جبر.

السيد عبد العزيز جبر: شكراً معالي الرئيس، الحقيقة قبل ما أبدأ في جوابي بدي تحت ما يجد من أعمال لو نجدوا لنا فرصة نتكلم، هذه ناحية الناحية الثانية.

معالي رئيس المجلس: إذا سمحت استاذ عبد العزيز نحن نبحت في نقطة على جدول الأعمال، تفضل.

السيد عبد العزيز جبر: نعم أنا أريد أن أتكلّم فيها النقطة، الحقيقة أنني أنا مسجل هنا أنني خرجت أثناء الجلسة وقد استأذنت من معاليكم بورقه كان معي موعد مع الطبيب وخرجت من الجلسة بأذن ولم يذكر هذا.

معالي رئيس المجلس: شكراً، بارك الله فيك شكراً، استاذ أحمد عويدي.

الدكتور أحمد عويدي العبادي: شكراً معالي الرئيس، حقيقة في المرة الأولى كان هناك سبعة من النواب الكرام لم تسجل أسماءهم على جدول الغياب وكنت قد ذكرت لمعاليكم الرئاسة الجليلية بضرورة ذكر أسماءنا على جدول الغياب نحن الذين لم نتغيّب ولو جلسة واحدة هذه المرة أيضاً لسنا متغيّبين فقط مذكورة أسماء الذين تغيبوا أنا حقيقة أعيد وأذكر معالي الرئيس أن تكرم علينا في أن الذين لا يغيّبون أيضاً تذكر أسماءهم وتنتشر أيضاً كثر من أنواع الحوافز وأيضاً حق من حقوقهم، شكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، أن كان هناك أي اعتراض على هذا التقرير أرجو

معالي الأستاذ سليمان عرار.

السيد سليمان عرار: شكراً سيدي الرئيس، الحقيقة مقام الرئاسة (كفا ووله) عندما ذكرنا بالغياب وبالحضور وهذا إجراء حكيم والنظام الداخلي هو رهين بيد مقام الرئاسة تستطيع أن تطبقة وتخصم على كل من ذكر اسمه غائباً بدون عذر حسب النظام المرعي لدينا، واعتقد أكثر من ذلك أنا لاحظ منذ أثرت المرة السابقة هذه القضية أصبح الحضور منتظم ومنضبط إلا القليل وربما لدى بعض اخوانا اللي بغيّبوا أعمار تقبلها الرئاسة ولربما ليس لديهم أعمار تقبلها الرئاسة فعندئذ توقع ما تريد حسب النظام عليهم، وشكراً سيدي الرئيس، ولا أرى أن يطرح على المجلس ويصبح مجال للحديث فيه للخارج أكثر من هذا الحجم، وشكراً سيدي.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، فقط أوضح للأخوان واجباً على الأمانة العامة، سكرتير المجلس أن يرفع، النص واضح.

ثانياً: القرار ليس لرئيس المجلس القرار للمجلس فإذا ظهر للمجلس وليس لرئيس المجلس النص أيضاً واضح، فأنا فقط أذكر وأحييت أن تقرأ المادة في النظام وبعد ذلك الأمر لكم وبارك الله فيكم، إذا سمح لي الأخوان لولا صلاة المغرب الآن على الأبواب لفتحنا باب ما يجد من أعمال، لكن صلاة المغرب الآن أما تصلون وتعودون إلى بعد ما يجد من أعمال، أنا على استعداد، البند الذي يليه السيد الأمين العام.

السيد الأمين العام:

اشعاري خطياً حتى أحقق وإبلغكم خطياً إذا رغبت بذلك، أما من غاب فبذل في كل جلسة أو بعض الجلسات قد تسهر الأمانة العامة، أما عادة هي تتلو أسماء الغائبين، الأستاذ الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: شكراً معالي الرئيس، مع احترامي للنظام الداخلي وأنه نص على عقاب على من يتغيّب عن إحدى الجلسات أو جلسات بدون عذر، لكننا نحن الآن في نهاية دورتنا البرلمانية الاعتيادية ولم يبق منها إلا القليل فأرجو أن يكون ختام هذا المجلس مسك، لا أن يكون حساً وخصم، لذلك أنا اعتقد أن الذي لا يروي عدم الغياب لمجرد اسمه في سجل الغياب باعتقادي لا يمكن أن يردعه حسم راتب أو حسم مبلغ معين من المال، لذلك أرى أن نربأ بهذا المجلس أن يحسن مالأ أو يخصم مالأاً ونكتفي بالتنبيه والإشارة فهذا كافٍ وأرجو أن يكون هذا توجه المجلس حتى لا نشجع أنفسنا مثل هذا الأمر الذي لم يكن له سابقة، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، أمانة العمل تقتضي أن نطبق النظام الداخلي أمانة العمل تقتضي أن نرسي قواعد ومبادئ للعمل وإذا كان النظام الداخلي بأقل شبهة الأيدي كلها ترتفع بنقطة نظام. أما عندما نشير إلى نص صريح في النظام الداخلي الأمر لكم فقط أنا أشهد الله سبحانه وتعالى أولاً وأن أمانة العمل تقتضي أن إبلغكم حسب ما نص النظام الداخلي وما يجب أن يكون عليه المبدأ في العمل في المجلس.